وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة التخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة

واقع التنمية المستدامة في الجزائر

من إعداد الطلبة:
ـ لبوز العيد
ـ حمادي هشام
ـ مقداد الشريف

ـ الأستاذ المشرف:
د. بولرباح غريب

السنة الجامعية: 2013/2012

إهـــــــــــداء

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

صدق الله العظيم

إلى التي حملتني وهنا ولوضعتني وهنا, إلى نبع الحنان وصفاء الحب وخالص العطاء, إلى من كانت شمعة تنير دربي.

إلى أسمى المراتب **"أمـــي الغالية"**.

إلى سندي ودعمي في مشواري الذي علمني حب الخير والاعتماد على النفس الذي جعلني أعرف معنى التحدي والنجاح الذي

أمل دوما أن يراني في الطليعة **"أبي الحنون"**.

إلى جدتي أطال الله في عمرها وأحسن عملها

إلى إخوتي الأعزاء وزوجة أخي وإلى من قاسمني دفئ العائلة وأقرب الناس إلى قلبي

إلى عصافير المنزل الكبير نهال, أسامة, فاطمة الزهراء, منار, يحيى, ملاك

إلى جميع الأصدقاء والأحباء من قريب أو بعيد

إلى كل الزملاء والزميلات من تقاسموا معي الجو الدراسي

إلى كل أفراد تخصص الرابعة ت و إ مؤسسة. خاصة سميرة, هاجيرة, وردة

إلى شريكاي في العمل لبوز العيد وحمادي هشام

إلى كل من يحمل لقب مقداد وحمزي.....

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

ـ مقداد الشريف

ـ مقداد الشريف

اهـــــــــداء

بعد بسم الله الرحمان الرحيم

إلى من حملتني وهنا على وهن وصبرت علي حتى كبرت وتعلمت وبعد, والدتي. أمي الحبيبة حفظها الله وراعاها وأدام عافيتها وصحتها.

إلى من علمني دروس الحياة من كتاب التجارب, من كان لي سندا في حلي وترحالي, أبي الغالي بارك الله في عمره.

راجيا من الله عز وجل أن يغفر لهما ويرحمهما كما ربياني صغيرا, وأن يطيل عمرهما وأن أفوز برضاهما.

إلى أحبائي الصغار حسين, صالح, شيماء, أشرف وكمـــال وزينب.

إلى جدي وجدتي أطال الله عمرهما.

إلى من أتقاسم معهم أجواء المحبة الأسرية إخوتي وأخواتي وإلى جميع الأهل والأقارب.

وإلى جميع الأساتذة وأخص بالذكر الأستاذ المشرف, وكل من علمني حرفا, من الابتدائية حتى هذا المستوى وإلى كل ذي فضل علي.

إلى جميع الأصدقاء والأحبة

إلى جميع الزملاء والزميلات في الرابعة ت وإ مؤسسة أخص بالذكر حسين جعفور, لحسن, حمزة, قدور, جمال, العيد, عباس, سميرة, وردة, هاجيرة, غانية.

إلى شريكاي في هذا العمل مقداد الشريف وحمادي هشام.

إلى باديس وكل عمال المكتبة.

وإلى أعز الأصدقاء بريـــــك سراية.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي .

لبوز العيد

إهـــــــداء

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين صلاة تخرجنا بها من ظلمات الوهم وتكرمنا بنور الفهم

الشكر لله عز وجل على ما قدمه لي من نجاح وتوفيق وفهم وعمل...

و إلي قرة العين.....إلي من وضعت الجنة تحت قديمها....إلي التي حرمت نفسها وأعطتني، ومن نبع حنانها سقتني... إلي من ربتني بلطف وعلمتني كلمة الشرف والحياة ...إلي تلك المرآة العظيمة...**أمـــــــي الحنونة**

إلي أعظم الرجال صبرا ورمز الحب والعطاء.....إلي الذي تعب كثيرا من أجل راحتي وأفني حياته من أجل تعليمي وتوسمي في درجات العلى والسمو إلي ذلك الرجل الكريم و حبيبي .....**أبـــــي العزيز**

إلي من جمعتهم معي ظلمة الرحم إخوتي وأخواتي, إلى كل الأهل والأقارب من بعيد وقريب. إلى ب ـ فاطمة.

إلى كل الأصدقاء والأحبة, إلى كل الزملاء في مسيرتي الدراسية

إلى كل طلبة الرابعة تسيير واقتصاد مؤسسة دفعة 2013/2012

إلى أصدقائي وزملائي في هذه الدفعة حسين جعفور, محمد قدور, لحسن, العيد, حمزة, جمال, عباس.

إلى شريكاي في هذا العمل لبوز العيد ومقداد الشريف

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

ـحمادي هشام

تشكـــــرات

الحمد لله وكفى ثم الصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى, أما بعد نحمد الله عز وجل ونشكره على فضله وإعانتنا على إتمام هذا البحث ، ونسأله الهداية والتوفيق لما يحبه ويرضاه في أعمالنا مستقبلا.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف **بولرباح غريب** على رحابة صدره ، وعلى ما أولاه لنا من عناية ونصح وإرشاد ، وتقويم متواصل لهذا العمل.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث ، من قريب أو من بعيد.

كما لا ننسى أن أشكر كل الأساتذة والزملاء ممن قدم لنا يد المساعدة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ، وخاصة بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير وكل عمال المكتبة في الكلية.

وإلى كل من يسر لنا الطريق لإتمام هذا العمل المتواضع.

وشكراً جزيلاً

لبوز العيد

مقداد الشريف

حمادي هشام

الفهـــــــرس

المقدمة.....1

الفصل الأول: مدخل عام حول التنمية المستدامة.....5

تمهيد.....5

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.....6

المطلب الأول: نشأة ومفاهيم التنمية المستدامة.....6

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة.....9

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة.....10

المطلب الرابع: المعوقات والتحديات الرئيسة للتنمية المستدامة.....11

المبحث الثاني: العولمة والتنمية المستدامة.....14

المطلب الأول: مفاهيم العولمة.....14

المطلب الثاني: مراحل نشأة العولمة.....15

المطلب الثالث: تأثيرات العولمة على التنمية المستدامة.....17

المطلب الرابع: تحديات العولمة 19

المبحث الثالث: البيئة والتنمية السياحية المستدامة.....24

المطلب الأول: تعريف البيئة.....24

المطلب الثاني: العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة.....25

المطلب الثالث: التنمية السياحية المستدامة.....25

المطلب الرابع: التصدي للتحديات الرئيسية للتنمية السياحية المستدامة 26

المبحث الرابع: النفط والتنمية المستدامة.....29

المطلب الأول: العلاقة بين النفط والتنمية المستدامة.....29

المطلب الثاني: خطر استنزاف الثروة النفطية وحصة الأجيال المقبلة.....30

المطلب الثالث: التأثيرات البيئية للنفط.....32

المطلب الرابع: الهيكل الجديد لتجارة النفط.....33

خلاصة الفصل الأول.....36

الفصل الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر 38

تمهيد.....38

المبحث الأول: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر.....39

المطلب الأول: التعليم في الجزائر ومعوقاته.....39

المطلب الثاني: المشاكل البيئية في الجزائر.....43

المطلب الثالث: المجتمع المدني.....44

المبحث الثاني: السياسة التنموية في الجزائر خلال فترة الثمانينيات.....46

المطلب الأول: إعادة الهيكلة العضوية و المادية للمؤسسة العمومية.....46

المطلب الثاني: استقلالية المؤسسات العمومية 1988 50

المطلب الثالث: تقوية اقتصاد السوق 54

المبحث الثالث: التنمية الريفية في الجزائر.....58

المطلب الأول: تشخيص وضعية الوسط الريفي 58

المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية الريفية في الجزائر.....60

المطلب الثالث: أهداف دعم برنامج التجديد الريفي.....63

المطلب الرابع: رزنامة عملية لسياسة دعم التجديد الريفي(2013/2007).....66

المبحث الرابع: جهود الجزائر في النهوض بالتنمية المستدامة.....68

المطلب الأول: تعزيز مكانة الجزائر ومصالحها على الساحة الدولية 68

المطلب الثاني: آفاق الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع المحروقات.....69

المطلب الثالث: الاستثمار في التعليم وآلية النهوض به.....70

المطلب الرابع: المناطق الصناعية في الجزائر- المنطقة الصناعية ببرج بوعريريج ودورها في التنمية المستدامة-.....74

خلاصة الفصل الثاني.....82

الخاتمة.....84

المراجع.....88

المـــــــــــراجع

المـــــــــــقدمة

الخـــــــاتمة

الفصل الأول

مدخل عام حول

التنمية المستدامة

الفصل الثاني

التنمية المستدامة

في الجزائر

الفهـــــرس

بسم

الله الرحمان الرحيم

﴿ . . . وقل ربي زدني علما ﴾

صدق الله العظيم

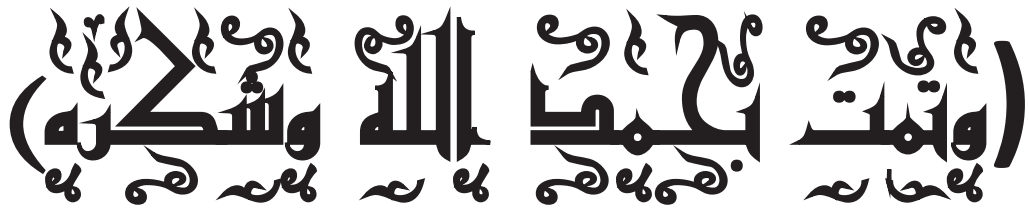
(وتمت بحمد الله وشكره)

منذ الحرب العالمية الثانية برز ما يطلق عليه مفهوم اقتصاديات النمو أو اقتصاديات التنمية، مما جعل البلدان النامية تركز جهودها على تنمية اقتصادياتها حتى تساير التطور الحاصل في الدول المتقدمة إضافة إلى كون هذه الأخيرة تولي كذلك أهمية لمصلحتها التي تتوافق والتنمية في البلدان النامية.

وما يلاحظ في البلدان النامية أن هيكلها الاقتصادي غير مرن مقارنة بالمتقدمة كما أنها تتميز بانخفاض معدلات النمو وارتفاع عدد السكان وانخفاض المستوى المعيشي، لذا وجب عليها وضع إستراتيجية تنمية تتسم بالشمولية أي أنها تمس كل القطاعات.

لكن افتقارها للموارد اللازمة لتكوين رأس المال الضروري للاستثمار جعل معظمها تلجأ إلى استيراده من الخارج للخروج من هذا المأزق وتسهيل عملية التنمية الاقتصادية لذا ظهرت منظمات دولية تهتم بتقديم يد العون بخصوص المشكلات الخاصة بإستراتيجيات التنمية في هذه البلدان.

إن واقع سياسات التنمية المتبعة في الدول المتخلفة يكمن في السعي للوصول إلى نمط الحياة الغربي دون مراعاة لطبيعة الهيكل الاقتصادي والاجتماعي مما خلق نوعا من التنمية المشوهة ودعم ذلك عدم العدل في توزيع الدخل الوطني مما يستوجب إعادة النظر في الإستراتيجيات المطروحة للتنمية.

1- الإشكالية :

إن ما سبق ذكره يجرنا إلى طرح التساؤل التالي :

ما واقع إستراتيجيات التنمية المستدامة وتحدياتها؟

وتتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما واقع إستراتيجيات التنمية ؟
- ما هي معوقات التنمية المستدامة في الجزائر ؟
- ما هي جهود الجزائر للنهوض بالتنمية المستدامة ؟

2- فرضيات البحث :

وللإجابة على هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات الآتية :

1. لتنمية اقتصاديات الدول النامية لا بد من إحداث تغييرات مستمرة على مستوى عوامل عديدة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية) لإنجاح ذلك.
2. للعولمة تأثير على التنمية المستدامة في معظم مجالاتها.

تهدف التنمية المستدامة إلى الاهتمام بالعنصر البشري وتنمية مهاراته إضافة إلى إعادة توزيع الثروة توزيعا عادلا مع المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية ضمانا لمصلحة الأجيال القادمة.

3ـ أسباب اختيار الموضوع :

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى :

* نوع التخصص العلمي الذي ندرس فيه.

* ميلنا إلى البحث في مواضيع التنمية الاقتصادية.

4- أهمية البحث :

وتكمن أهمية البحث في تحليل مفهوم النمو والتنمية المستدامة وعرضه بصفة مبسطة إضافة إلى كونها ضرورية للدول النامية لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة.

ومعلوم أن الدول النامية تعاني عموما من قلة الموارد اللازمة لعملية التنمية باستثناء بعض الدول ذات الريع البترولي والمنتظر منها استغلال مواردها استغلالا أمثلا وعقلانيا.

5- المنهج المستخدم :

ونهدف من دراستنا إلى إظهار كيفية القيام بالتنمية المستدامة باستخدام التحليل الوصفي.

6- هيكل البحث وتبويبـه :

وقد قسم هذا العمل إلى فصلين، الأول مدخل عام حول التنمية المستدامة, والذي من خلاله نتعرف على مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها ومعوقاتها.... .

أما الفصل الثاني فيتطرق إلى واقع التنمية المستدامة في الجزائر, والذي يتضمن الحديث عن معوقاتها وجهود الجزائر للنهوض بها ويذكر أيضا السياسات التنموية خلال فترة الثمانينيات وذكرنا أيضا التنمية الريفية ولو بإيجاز.

7 ـ صعوبات الدراسة:

ونحن بصدد القيام بهذه الدراسة صادفتنا جملة من الصعوبات نذكر منها:

ـ ضيق الوقت المخصص للبحث.

ـ تداخل الموضوع مع موضوعات صعب لنا من مهمة تحديد المعطيات الخاصة بالتنمية المستدامة.

8ـ الدراسات السابقة:

1- محمد كنفوش (الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية المستدامة) مذكرة لنيل شهادة الماجستير بجامعة "سعد دحلب" بالبليدة, سنة 2004, دارت هذه الدراسة حول الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية المستدامة حيث تطرق في هذه الدراسة إلى الاقتصاد الخفي بذكر مفاهيمه ومراحل انتشاره وآثاره على مسار التنمية في الجزائر, ثم ذكر واقع الاقتصاد الجزائري ثم تطرق إلى واقع التنمية المستدامة في الجزائر.

2- زرنوح ياسمينة (إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر) مذكرة لنيل شهادة الماجستير, بجامعة الجزائر لسنة 2006, أما هذه الدراسة فكان موضوعها يتناول إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر فذكرت في أولها استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الدول النامية ودور المنظمات الدولية في عملية التنمية, وخصت بالذكر إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر بدءا من جهود الدولة المكرسة للتنمية غداة الاستقلال, ثم عرضت الانجازات والمشاريع الكبرى من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004, وفي الأخير عرضت البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2006 – 2009.

تمهيد

التنمية الاقتصادية مطلب انعقدت عليه آمال البلدان النامية في تخطي مشكلة التخلف الاقتصادي في محاولة لرفع مستوىمعيشة شعوبها واللحاق بركب التقدم في البلدان المتقدمةالتي انعقدت آمالها أيضا على مواصلة النمو الاقتصادي لتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية الاقتصادية لشعوبها، وفي ثنايا مطلب التنمية يبرز مطلب حماية البيئة، حيث استشعرت البشرية أنّ البيئة تعرّضت منذ مطلع القرن العشرين بصفة خاصة لتدهور متفاقم وزيادة الفقر في الدول النامية مما دفع باللجنة الدولية للتنمية والبيئة لإصدار تقرير بمفهوم جديد للتنمية أطلق عليه "التنمية المستدامة" والقرن الحادي والعشرين يشهد ميلاد عالم جديد يتّصف بالاعتماد المتبادل بين مختلف أرجائه. وقد مهّدت لهذا الاعتماد التطورات البالغة الأبعاد والمتلاحقة طوال القرن خاصة في عقوده الأخيرة وصولا إلى إنجازات إنسانية باهرة في مجال القدرات التكنولوجية، الثورة العلمية، والمعلوماتية والاتصالات... واستجابة لمقتضياتها بات من الضروري طرح ومناقشة بعض التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة في ظل هذه المتغيرات .

وهذا يظهر من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل:

المبحث الأول: ماهيةالتنميةالمستدامة

المبحث الثاني: العولمةوالتنميةالمستدامة

المبحث الثالث: البيئةوالتنميةالسياحيةالمستدامة

المبحث الرابع: النفطوالتنميةالمستدامة

المبحث الأول:ماهية التنمية المستدامة

من خلال هذا المبحث تناولنا نشأة التنمية المستدامة وتعريفها ومبادئها ومعوقات وتحديات التنمية المستدامة وأهدافها على النحو التالي:

المطلب الأول:نشأة ومفاهيم التنمية المستدامة

الفرع - 1:نشأة التنمية المستدامة

إذا كانت النظرة التقليدية للتنمية ترتكز على القضايا التنموية في عدد كبير من دول العالم لاسيما النامية منها, فإن التنمية بهذا المنظور أغفلت جوانب لها دور فعال في حياة البشرية حاضرا ومستقبلا, بعبارة أخرى إن الإمكانات المتاحة لا يمكن تسخيرها للأجيال الحاضرة فحسب وإنما في كيفية استفادة أجيال المستقبل أيضا.[1]

وإذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم قديم,فإنه كمصطلح يعد ابتكار حديث النشأة,إذ يعود إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية الذي انعقد بستوكهولم سنة 1972 بالسويد حيث حضره ممثلو العديد من الدول ولقد سلم المؤتمر بالعلاقة القائمة بين التنمية الاقتصادية والبيئة حيث تلقت اللجنة الثانية للمؤتمر مهمة دراسة مسألة التنمية والبيئة حيث اعتبرت من المسائل الموضوعية الستة المسجلة في جدول أعماله.

كما بحث للمرة الأولى الجوانب المختلفة للبيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم وانتقد تجاهل الدول والحكومات للبيئة عند التخطيط للتنمية, وشدد على ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية وإلى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقائها واستمرارها للأجيال القادمة.

بعد مرور حوالي عقد من الزمن على مؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة البشرية سنة 1972, وتطور الوعي بالقضايا البيئية, وزوال حدة الخلاف القائم بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بشأن البيئة,قررت الجمعية العامة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ديسمبر 1980, بعقد دورة خاصة للمجلس في ماي 1982 "بنيروبي" لتقييم حالة البيئة العالمية وتكثيف الجهود لحماية البيئة, وفي ختام دورة أعمالالمؤتمر أصدر إعلان بعشرة بنود تتضمن أهم المشاكل البيئية وكيفية معالجتها وفقا لإعلان وخطة عمل "ستوكهولم",وقد تم الاعتراف بمفهوم التنمية المستدامة والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية.

[1] صالح عمر فلاحي,التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب,مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة سطيف 2004, العدد 03, ص06.

وفي سنة 1987 وفي تقرير brentland (الوزير النرويجي خلال تلك الفترة) تحت اسم مستقبلنا المشترك ظهر تعبير التنمية المستدامة بشكل رسمي حيث استخدم التعبير للسعي لتحقيق نوع من العدل والمساواة بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية,لتليه بعد ذلك مؤتمرات كمؤتمر "ريو دي جنيرو" سنة 1992 وقمة "جوهانزبورغ" سنة 2002 وذلك قصد تثمين هذا المفهوم واعتبار البيئة والتنمية طرفان متلازمان.[1]

الفرع ـ 2: تعار يف التنمية المستدامة

أعطي لها تعريف سنة 1987 من طرف اللجنة الدولية حول التنمية والبيئة التي ترأستها الوزيرة الأولى النرويجية السابقة السيدة brentlandحيث يعتبر التعريف الأكثر شيوعا أو ما يسمى بمستقبلنا المشترك, حيث عرفتها بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم.[2]

حيث ترسخ مفهوم التنمية المستدامة عند الجميع سنة 1992, في قمة "ريو" أو قمة الأرض "بالبرازيل",حيث ظهرت عدة جمعيات غير حكومية مهتمة بالبيئة ذات بعد وطني, وإقليمي وعالمي خاصة في الدول المتقدمة, وقد وافقت عليه كل الدول المشاركة في الاتفاقية مما أدى إلى انبثاق ما يسمى بأجندة القرن 21, والسمة الأساسية لهذا البرنامج هو الاهتمام بالتنمية المتواصلة.[3]

ـ التعريف المادي للتنمية المستدامة : رغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد, وضعوا تعريفا ضيقا لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة, ويؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها,أو تؤدي إلى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيال القادمة وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.[4]

[1]ـ بهاز الجيلالي (مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة) مذكرة لنيل الماجستير,جامعة ورقلة 2008,ص65.
[2]ـ مجلة التنمية المستدامة والبيئة ,مجلد خاص 52-53, ص22 - 23.
[3]ـ نقايس عبد الكريم,بريكي وليد (التنمية المستدامة والتلوث البيئي),مذكرة لنيل ليسانس, جامعة ورقلة ص02 - 03.
[4]ـ بهاز الجيلالي .نفس المرجع ص67.

- تعريف هيئة الأمم المتحدة : عرف المبدأ الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في "ريودي جنيرو" سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها " القيام بعملية التنمية بحيث يكون هناك نمو متساو للحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل, وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه كي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تكون الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها.[1]

حيث عرفها Herman Daly "بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الحفاظ على التنمية النوعية في الفترة الطويلة والتي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيدا بدرجة متزايدة بطاقة النظام البيئي الاقتصادي والاجتماعي لأداء وظيفتين رئيسيتين وهما إعادة توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري".

- التعريف الاقتصادي: إنّ التنمية المستدامة تعني إجراء فحص عميق ومتواصل في استهلاك الدولة الصناعية في الشمال من الطاقة والموارد الطبيعية وإجراء تحويلات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وإقناعها بتصدير نموذجها الصناعي عالميا، أمّا بالنسبة للدّول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

- التعريف البيئي: فالتنمية المستديمة هي تلك التنمية التي تحمي الموارد الطبيعية وبخاصّة الزراعية والحيوانية فإنّ التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم وبما يؤدّي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضيّة.

- التعريف التكنولوجي: وأخيرا فهي تعني على الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر الصّناعات التطبيقية التي تستخدم تكنولوجيا منظّمة للبيئة وتنتج الحدّ الأدنى من الغازات الملوّثة والحابسة للحرارة والضّارّة بالأوزون.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف عام وهو أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر مع مراعاة تلبية احتياجات الأجيال القادمة في المستقبل.ومن خلال هذا التعريف فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التنمية حيث أن هذه التنمية تحترم الطبيعة وتحافظ على مواردها بشكل يضمن دوامها حتى تتمكن الأجيال المقبلة من ممارسة حقها في التنمية دون أن يمنع ذلك من استمرارية التنمية الاقتصادية.

[1] - ف.دوجلاسموشيست (مبادئ التنمية المستدامة)ترجمة بهاء شاهين ,الدار الدولية للاستثمارات الثقافية,القاهرة/الطبعة الأولى ص17.

[2] - محمد رحماني,إلياس رحمون (العولمة وآثارها على التنمية المستدامة) مذكرة لنيل ليسانس,المركز الجامعي, المدية 2007, ص39 - 41.

المطلب الثاني:مبادئ التنمية المستدامة

إن العلاقة الأساسية بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة وتمثلت فيما يلي:

أ ـ استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة:يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة, وذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي, ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة.

هذا الأسلوب هو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين هذه الجوانب, فمن المشكلات البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مثلا السياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم والتي تؤثر بشكل رئيسي في تدهور التربة.

ب ـ المشاركة الشعبية:يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها.

ج ـ مبدأ التوظيف الأمثل الدينامكي للموارد الاقتصادية.

د ـ مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية, والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد.

هـ ـ مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي.

و ـ مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

ي ـ مبدأ القدرة على البقاء التنافسية.

ك ـ مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة, وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.[1]

[1]-http: //www,aljamahirai,com.

المطلب الثالث:أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة لمجموعة من الأهداف من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

أ ـ تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة,وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان, وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

ب ـ تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

ج ـ احترام البيئة الطبيعة: وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان, وبالتالي فالتنمية المستديمة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

د ـ تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

هـ ـ ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع, وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي, وكيفية الاستخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة, دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سلبية, أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

و ـ إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع: وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية, والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.[1]

[1]ـ بريكي وليد, نقايس عبد الكريم, مرجع سبق ذكره, ص 08.

ي ـ تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية, وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتحقق المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.[1]

المطلب الرابع: المعوقات و التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة

الفرع ـ 1: المعوقات

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان "ريو" فيمجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في الدول الإسلامية، فإن هناكبعض المعوقات التي واجهت العديد من هذه الدول في تبنّي خطط وبرامج التنميةالمستدامة، كان من أهمها ما يلي:

أ ـ الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزماتالنفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع منالسياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي، ما يقضي على هذه المشاكلبإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليميةللمناطق الأكثر فقراً، والأشدّ تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية.

ب ـ الديون التي تمثّل (إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفافوالتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر) أهمَّالمعوّقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلباً فيالمجتمعات الفقيرة بخاصة والأسرة الدولية بعامة، ومن واجب الجميع التضامنللتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبيةعلى المجتمع.[2]

ج ـ الحروب والمنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي التي تؤثر بشكل مضر علىالبيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاءالاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرّم وتجرّم تلويث البيئة أوقطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقاًللقوانين الدولية وعدم التمثيل بالموتى ومنع تخريب المنازل والمنشآتالمدنية ومصادر المياه.[3]

---

[1]ـ بريكي وليد, نقايس عبد الكريم, مرجع سبق ذكره ص08.
[2]ـ وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة, تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر,الجزائر 2003.
[3] -http://www,djelfa,info/vb/showthreadphp اطلع عليه في 14مارس2013 ,18:46.

د ـ التضخم السكاني غير الرشيد وخاصة في مدن الدول النامية وتدهور الأحوالالمعيشية فيالمناطقالعشوائيةوتزايد الطلب على المواردوالخدمات الصحيةوالاجتماعية.

هـ ـ تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاجوالاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيقالتنمية المستدامة في الدول النامية.

و ـ عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

ي ـنقص الخبرات اللازمة لدى الدول الإسلامية لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهودالرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.[1]

الفرع 2- :التحديات

أ ـ إيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الناميةوالتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية ليصبح(1,5% من الناتج الوطني).

ب ـ إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نمواً،فالدولة والمجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والمنظمات ذات الاختصاص،تشترك في المسؤولية -على تفاوت بينها- وهي مطالبة بالمساهمة في رعايةالطفولة والأمومة، وتأسيس البنى التحتية والمرافق، وذلك بتمويل برامج التنمية المستدامة، ووضع الخطط والسياسات الفاعلة في هذا المجال، وتقاسأهلية هذه الأطراف جميعاً وكفاءتها، بمقدار ما تقدمه من خدمات في هذهالمجالات الحيوية، وبمقدار عنايتها بتطوير برامج العمل التنموي على ا لمستويين الحكومي والشعبي ومؤسساته.

ج ـ تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكةحقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتهاللمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية من خلال منظمة التجارة العالمية.

د ـ إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية للدول النامية.[2]

[1] ـ لعمامرة إسماعيل, حجاج محمد خذير (التنمية المستدامة في قطاع الطاقة في الجزائر)مذكرة لنيل ليسانس, جامعة ورقلة2011, ص19.

[2] ـ نفس المرجع ص20.

هـ ـ نقل وتطويع التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين، وتوفيرإمكانيات العمل العلمي لهم باعتباره من أسباب تطوير العمل التنمويواستمراره، ويرتبط بذلك نشر الوعي بأهمية التفكير العلمي والبحث في مجالاتالتنمية المستدامة، وتطوير وسائل العمل في هذا المجال، ونقل المجتمع بذلكإلى مراحل متقدمة من الرقي والتنمية في وقت أسرع وبتكلفة أقل.

و ـ حماية التراث الحضاري: للتراث الحضاري دورٌ أساسٌ في عنصر التنميةالمستدامة لكونه يسهم في تأكيد الذاتية الثقافية، ويحافظ على خصوصياتها،ويحمي هويتها من الذوبان، ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفرادوالجماعات، ويمنح العمل التنموي دفعةً ذاتية أقوى في الدفاع عن الشخصيةالوطنية والدينية، وصيانة المستقبل المشترك، ولذا فإن التأكيد على الأبعادالروحية والأخلاقية التي تدعو إليها الأديان السماوية يؤثر إيجابيا فيالدفع بالتنمية نحو الخير والعمل الصالح والتكافل الاجتماعي.

ي ـ التضرّر من الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمجابهة قضايا البيئةالعالمية ومسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدول الإسلامية المتضررة.

ك ـ تأمين مشاركة كاملة وفعالة للدول النامية داخل مراكز اتخاذ القراروالمؤسسات الاقتصادية الدولية وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل دواليبالاقتصاد العالمي أكثر شفافية وإنصافاً واحتراماً للقوانين المعمول بهاعلى نحو يمكن الدول النامية من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة.[1]

[1]ـ لعمامرة إسماعيل, حجاج محمد خذير,مرجع سبق ذكره, ص20 - 21.

المبحث الثاني:العولمة والتنمية المستدامة

ففي هذا المبحث نطرقنا إلى مفهوم العولمة وتحدياتها ومدى تأثيرها على التنمية المستدامة وأنواع التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفاهيم العولمة

سنقف على مجموعة من التعاريف للعولمة ومن ثم نخرج بتعريف شامل:

تعريف سمير أمين: "إن العولمة ليست ظاهرة جديدة في التاريخ,بل هناك عولمات تاريخية مسيحية وإسلامية وأخرى كالثورة الفرنسية التي كانت قد انتهجت اختراقات تقدمية بمضامين اجتماعية وآفاق إنسانية. وإنما اختراقات تفتح لمستقبل مازال بعيدا, ولا يمكن من دون الثورة الفرنسية تصور الاشتراكية الطوباوية ولا حتى marks ". ويؤكد على أنها أبعد ما أن تعبر عن مصلحة رأس المال ومقتضيات التراكم والتوسع الرأسمالي,ويستطرد قائلا " إن الثورات القديمة المسيحية والإسلام,اندفعت فيما يتعدى التكيف البسيط مع مقتضيات التحول الاجتماعي".

تعريفhurledchomain ,hence pèter martin: العولمة هي أنها "تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحد تستند فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها,بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال ".

تعريف د.صادق جلال العظم: "لبيان المفهوم الواضح لمصطلح العولمة يجب الرجوع إلى التقسيم الكلاسيكي لعلم الاقتصاد السياسي, وفي الاقتصاد السياسي الماركسي بصورة خاصة, يميز هذا التقسيم داخل الإنتاج الرأسمالي بين دائرة الإنتاج المباشر من ناحية ودائرة التبادل من ناحية أخرى, فالعولمة هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن العشرين تقريبا من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها. أي أن العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمالي الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية أيضا, ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمع المركز الأصلي . فالعولمة هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى السطح فقط".[1]

[1]- خبابة عبد الله, بوقرة رابح (الوقائع الاقتصادية), نشر مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, جامعة المسيلة, الجزائر2009,ص171 - 172.

وفي النهاية يمكن الاستقرار عند تعريف dolfes وبرأينا الشامل:" العولمة تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف العلم وتحوله على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها, وهي نموذج للقرية الصغيرة التي تربط مابين الناس والأماكن,ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيد,وهي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق". إنها تقنيات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة وتتجاوز النظم الإيديولوجية وتعد تشكيلة متنوعة من الأنظمة والبنى تحدد ممثليها الدول الكبرى,والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العلمية,وهي ليست أكثر من حركة جهنمية تنطلق بسرعة وتخطف في طريقها الآمال والأحلام.[1]

المطلب الثاني: مراحل نشأة العولمة

إنّللعولمةتاريخاضربفيالقدم،وقديكونماحدثهواتساعلنطاقهاومحاولةفرضهافيظلالمتغيراتالسياسيةوالاقتصاديةوالعلميةالمواتية،وقدقدمrebrtsenنموذجهمنخلالتعقببعديهاالزمنيوالمكاني،وهو نموذجيتسمبدرجةعاليةمنالكثافةالتكوينيةوالتعقيدوقدانتهىإلىالمراحلالتالية:

- المرحلةالأولى: (المرحلةالجينية)
أيمرحلةالتكوين،واستمرّتهذهالمرحلةفيأوروبامنبدايةالقرنالخامسعشرإلىمنتصفالقرنالثامنعشرو تميزتبنموالمجتمعاتالقوميةواتساعمجالالكنيسةالكاثوليكية،كماتعمّقتخلالهاالأفكارالخاصّةبالفرد والإنسانيةوسادتنظريةمركزيةللعالموبدأتالجغرافياالحديثةوانتشرالتقويم"الجريجوري".

-المرحلةالثانية: (مرحلةالنشوء) استمرتمنالقرن 18 حتىعام 1870 حيثحدثتحولحادفيفكرةالدولةالمتجانسةالموحدة،ونشأمفهوماأكثرتحديداوفهماللإنسانيةوحاجاتمج تمعاتهاوزادتالاتفاقاتالدوليةبينالدولالمختلفةوبدأالاهتمامبموضوعالقوميةوالعالميةوبدأالنشاطال سياسيمنظماونشأتالمؤسساتالخاصةبتنظيمالعلاقات.

-المرحلةالثالثة: (مرحلةالانطلاق) استمرتمنذ 1870 إلىعشرينياتهذاالقرنحيثظهرتمفاهيمكونيةجديدةأفرزتهانتائجالحربالعالميةالأولىمثلالمجتمعالقوم يومناطقالنفوذوعدمالتدخلفيالشؤونالداخلية،كماظهرتمفاهيمتتعلقبالهوياتالقوميةوالفرديةكماتمثال منافسةالكونيةكتنظيمالألعابالأولمبيةكماتمتطبيقفكرةالزمنالعالمي.[2]

-المرحلةالرابعة: (مرحلةالصراعمنأجلالهيمنة) واستمرّتهذهالمرحلةمنعشرينياتالقرن 20 إلىأواخرالستيناتوقدتميّزتببدءالخلافاتوالحروبالفكريةحولالشروطوالمصطلحاتالخاصّةبعمليةالع ولمةالسائدةوبالصراعاتالكونيةحولأشكالالحياةالمختلفة،كماجرتمحاولاتلإرساءمبدأالاستقلالالق وميومفاهيمالحداثةالمتضاربة (الحلفاءضدالمحور)

[1]- خبابة عبد الله, بوقرة رابح,مرجع سبق ذكره,ص172.
[2]- محمد رحماني, إلياس رحمون, مرجع سبق ذكره, ص05.

التيعقبتهاالحروبالباردة،كذاالتركيزعلىطبيعةالإنسانيةوالأملفيالوصولإليهابسبب"الهولوكوست" واستخداماالقنبلةالذريةوبروزدورالأممالمتحدةوظهورالعالمالثالث.

-المرحلةالخامسة: (مرحلةعدماليقين)

بدأتفيأواخرالستيناتوقدأدّتإلىأزماتفيالتسعيناتمنبينهذهالأزمات (أزمةدولشرقآسيامنذعام 1997)

تظهرهذهالمرحلةتصاعدالوعيالقوميوحدوثهبوطأولرجلعلىالقمروتعمّقتالقيمةمابعدالماديّةوشهدت نهايةالحربالباردةوانتشارالأسلحةالذرية،كمازادإلىحدكبيرالمؤسساتالكونيةوالحركاتالعالمية.[1]

المطلب الثالث: تأثير العولمة على التنمية المستدامة

سنحاولفيهذاالمطلبتحليلالعلاقاتالقائمةمابينالهيمنةالاقتصاديةالعالميةوالتنميةفيظلالعولمةحيثيلا حظفوائدالعولمةومزاياهاتشملجميعالدول،ولميكننمطالنموالمتكافئلكلالدولبلإنتزايدالانفتاحبينالاقت صادياتالوطنيةلميؤدإلىتقليصالفجواتالكبيرةبينالدولفيتوزيعالدخلأومستوياتالتقدموالرفاهيةواتسا

[1]- محمد رحماني, إلياس رحمون, مرجع سبق ذكره ص05 - 06.

عمشاكلالفقروازديادحدةاللامساواةهماطبيعةالمشاكلالحيويةوالهامةالتيتواجهالعالمفيالمستقبلوفي هذاالمطلبنتطرقإلىتأثيرالعولمةعلىالدخلفيالفرعالأولثمتأثيرهاعلىالتدهورالبيئيوالفقرفيالفرعالثان ي.

الفرع 1: العولمةوتوزيعالدخل

العلاقةبينعدمالمساواةفيتوزيعالدخلوالعولمةغيرموجودةوغيرواضحةلكنمعظمالدراساتأكدتعلىو جودعلاقةمباشرةبينتحريرالتجارةوعولمةالأسواقمنناحيةومعدلالنموفيالمتوسطللدخلالفرديبالن سبةللتجارةالخارجيةإلىالناتجالمحليالإجمالي،ورغمالمزاياالتيتنسبللعولمةمثلالنموالاقتصاديالس ريعوارتفاعمستوياتالمعيشةإلاأنالبلدانالعربيةلمتحصدبعدتلكالفوائدإمالتوترالأوضاعالسياسيةوبا لتاليانعكاسذلكاقتصادياعلىمعدلاتالاستثمارالخارجي،وفيبعضالأحيانسوءإدارةالحكوماتأواتهامه ابالفساد.

والعولمةساهمتفيتوسيعالفجوةفيعدمالمساواةفيتوزيعالدخول.
ويبدوأنفوائدالعولمةالاقتصاديةقدتجاوزتالبلدانالعربيةإلىحدكبيرففيخلالعقدي 80 و90 بقيمعدلالنموفيالناتجالمحليثابت،كماانخفضتقيمةالصادراتوحصتهامنالصادراتالعالميةوبقيتمعدلا تنموتدفقالاستثمارالأجنبيالمباشرإلىكلمنالصناعةوالقطاعاتغيرالنفطيةمتواضعة،ولمتعرفالمنطقة عمومانموااقتصاديإلىالدرجةتتنتجنموا سريعافيفرصالعمل،ونتيجةلذلكبقياستخداماالوظائفمحدودافي مالميبلغالطلبعلىاليدالعاملةالمستوىالذييكفيللتغلبعلىالحواجزالتيتنعالمرأةالعربيةحتىالمؤهلةوالمتمت عةبالخبرةمندخولسوقالعمل.[1]

الفرع - 2 : العولمة والتدهور البيئي

ليست الصعوبات البيئية التي نجابهها جديدة، ولكننا لم نبدأ إلا مؤخرا بفهم تعقيداتها ففي الماضي كانت تتركز اهتماماتها حول آثار التنمية في البيئة واليوم نحتاج إلى أن تهتم بالقدر نفسه بالطرائق التي يمكن بها التدهور البيئي أن يؤدي إلى إخماد التنمية الاقتصادية أو عكس اتجاهها، وهذا في ظل العولمة.[2]

[1]- نعيمة مسعودي (التنمية المستدامة وإستراتيجية تطبيقها في الجزائر), مذكرة ليسانس, المركز الجامعي بالمدية2007 , ص48.

[2]- محمد رحماني, إلياس رحمون,مرجع سبق ذكره ص85.

كما ينج تأثير العولمة على زيادة استنزاف موارد التدهور البيئي من خلال التفاعل الديناميكي لمجموعة من العوامل التكنولوجية أو الاقتصادية أو البشرية أو الثقافية ... إلخ. فرغم نقص الدراسات التطبيقية التي تؤكد على ذلك إلا أنه توجد بعض الإشارات لأثر هذه العوامل على التدهور البيئي والمعروفة باسم منحنى kezuntissi البيئي.

ويوضح هذا المنحنى العلاقة بين متوسط الدخل الفردي كمؤشر لمرحلة النمو التي يمر بها البلد (Y/N) ولكل من التدهور البيئي الكلي (D) والتدهور البيئي لكل فرد (D/N) ولكثافة التدهور البيئي وحدة من الدخل والتي ترتبط بطبيعة التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الإنتاجية.

وفي حالة التركيز على العلاقة بين متوسط الدخل الفردي كمؤشر لمرحلة النمو التي يمر بها البلد (Y/N) والتدهور البيئي الكلي (D) والذي يتمثل في الحد الأقصى للتلوث والذي يتلاءم مع الطاقة الاستيعابية للبيئة والحد الأقصى لاستنزاف الموارد المتجددة والذي يتماثل مع معدل نموها الطبيعي، فإن منحنى " kezuntissiالبيئي " يأخذ شكل مقلوب الحرف U كما هو موضح في الشكل التالي:[1]

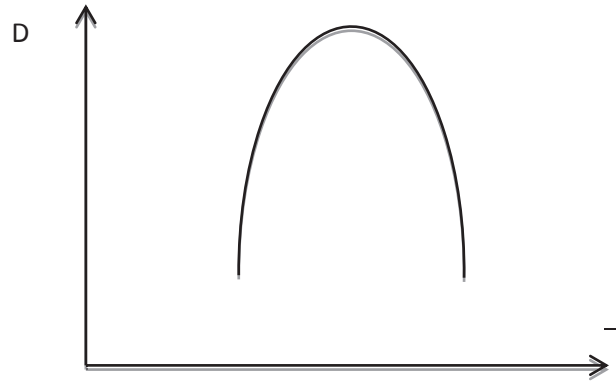

[1]- نفس المرجع 86.

الشكل: منحنى kezuntissiيوضح العلاقة بين متوسط الدخل الفردي كمؤشر لمرحلة النمو التي يمر بها البلد (Y/N)حيث يمثل منحنى kezuntissiالبيئي العلاقة بين (D) و(Y/D) أما المتغيرات الأخرى فهي تعتبر متغيرات ناقلة يمكنها أن تنقل.علاقةkezuntissiالبيئية تتزايد في بداية مراحل التنمية مع كل زيادة تحدث في متوسط نصيب الفرد من الدخل ولكي تتحقق الاستدامة يجب أن لا يتزايد التدهور البيئي الكلي (D) ومع مرور الزمن تتزايد معدلات النمو في الدخل.[1]

المطلب الرابع: تحديات العولمة

إن أي تحد للعولمة لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال مطلق,وإنما يتفاوت بحسب الأوضاع والأحوال التي يحدث فيها التحدي, وبحسب الذين يواجهونه,ويمكن القول أن الإنسان لا يحب حياة منتجة إلا من خلال عيشه وسط التحديات,وتحكمه الموازنات الدقيقة.

إن أفضل الاستجابات لتحديات العولمة ستكون فردية وسيكون أصحابها من شريحة النخبة وذوي الامتيازات, أما على مستوى الأمم والمجتمعات,فإن تأثيراتها ستكون سيئة وسيئة جدا,حيث توجد ظروفا صعبة وتجعل كثيرا من الناس يعيشون شروط قاسية يتم إفساد شرائح عريضة من البشر.

سنحاول إبراز بعض التحديات والشروط الصعبة التي تأتي بها العولمة,وذلك في مجالين أساسين هما: المجال الثقافي والمجال الاقتصادي.[2]

1- تحديات العولمة في المجال الثقافي: يتجلى مفهوم الثقافة في أنها أنماط وعادات وتقاليد ومعتقدات اجتماعية يشترك فيها أفراد جيل معين ثم تتوارثها الأجيال جيلا بعد جيل بواسطة وسائل الاتصال والاتصال الحضاري, فالتباين الثقافي الشديد بين الأمم يخفي وراءه وحدة عميقة.

أما اليوم فالعولمةتشكل مصدرا لتهديد الثقافة, لا تهدد ثقافة بعينها,وإنما تهدد جميع الثقافات الإنسانية وتتجسد في ما يلي:

أ - العدوان على الهوية:يمكن تعريف الهوية "بأنها مجموعة الخصائص والمميزات العقدية والأخلاقية والثقافية التي ينفرد بهاشعب من الشعوب وأمة من الأمم ", ونسيج الهوية نسيج

[1]- محمد رحماني, إلياس رحمون, مرجع سبق ذكره ,ص85.
[2]- نفس المرجع ص86.

معقد جدا, يستمد من عقيدة الشعوب,وقيمه الكبرى,وذاكرته التاريخية وعبقرية المكان الذي يعيش فيه,وهي كالصحة لا يشعر بها إلا إذا أصبحت مهددة.

وإلى جانب هذا فإنه يمكن القول: إن الهوية ذات مستويات عديدة, تكاد تتطابق مع انتماءات الناس, فنحن نشعر بالتفرد والانتماء في آن واحد, فالفرد داخل الأسرة ذو هوية خاصة,يتضايق من تجاهلها أو العدوان عليها مع شعوره بالانتماء إلى أسرته.والأسرة أو الجماعة تشعر أيضا بهوية خاصة داخل مجتمعها.[1]

وكل مجتمع يغمره الشعور نفسه حيال المجتمعات الأخرى التي تكون أمته الكبرى, وهكذا الأمة ..., وعلى هذا فالعالم كله خائف من العولمة لأنها تمزق الغطاءات الثقافية لمعظم شعوب الأرض, وتعدهم بغطاء موحد عليه بصمة الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة.

ب - **قواعد الاختراق الثقافي**: مهما كانت الثقافة عليلة, ومهما كانت بعيدة عن متطلبات منطق العصر, فإنهاتظل في عيون أصحابها شيئا لا يصح التفريط فيه, وهذا الشعور على المستوى الشعبي أقوى منه على مستوى النخبة, لذا فإنه لا يمكن اختراق الثقافات بأدوات أجنبية عنها, مما يعني أن على كل القوى الغازية أن تبحث عن ركائز لها داخل الثقافة المراد غزوها, وإن من أهم الركائز التي يعتمدها الاختراق الثقافي تتمثل فيما يلي:

- تزيين الفردية للناس وجعلهم يشعرون أن حقيقة وجودهم محصورة في فرديتهم, و أن كل ما عداهم هو أجنبي عنهم.
- الإغراء بالخيار الشخصي قاعدة أخرى من قواعد الاختراق الثقافي, حيث يلقي في روع الناس أنهم قادرون على تقرير مصيرهم لوحدهم واختيار ما هو أصلح لهم.
- توهم العولمة الناس أن كل ما يقع من مشكلات هو شيء طبيعي ومنطقي ومحايد, وليس نتيجة ضغط أعمى على الموارد والأسواق, ونتيجة فرض هيمنة الأقوياء على الضعفاء.
- توحي كل الدعايات التي تطلقها العولمة بأن على الناس أن يستعدوا لخوض تنافس شريف, يرقي إمكانات الجميع, ويستفيد منه أهل الغرب والشرق والشمال والجنوب.

[1]- خبابة عبد الله, بوقرة رابح , مرجع سبق ذكره ص176- 177.

- تفكك الاتحاد السوفياتيوسقوط المعسكر الشرقي عامة, هدية لا تقدر بثمن لليبرالية والرأسمالية.
- إن من أهم قواعد الاختراق الثقافي السعي المتواصل إلى تهميش سلطة الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية, وأن المجتمع الفاضل في الرؤية الإسلامية هو الذي يستطيع القيام بشؤونه وإدارة أوضاعه مع أدنى قدر ممكن من تدخل للدولة.[1]

ج - **مشاعية المعرفة**: أتاحت الانترنيتفرصا هائلة للاطلاع على العلوم والمعارف القديمة والجديدة, ولذلك ايجابيات كثيرة, لكن مشكلتنا دائما مع الذين لم ينالوا النضج الكافي ولم يتشربوا القيم والمفاهيم الإسلامية, بسبب حداثة أعمارهم أو بسبب أن أسرهم ليست مؤهلة لتنشئتهم التنشئة الاجتماعية والإسلامية القوية, إن الانفتاح على معارف العالم ومفاهيمه ورموزه ...., من خلال رؤية النماذج الجاهزة أو من خلال الاشتراك في حلقات النقاش ...., قد يؤدي إلى وقوع أضرار بالغة بترتيب المفاهيم والمدركات ونظم القيم لدى الناشئة, وذلك لأن هذه الطريقة في اكتساب الجديد من المعارف لا توفر ما كانت توفره الطرق القديمة من دمج بين التربية والمعرفة. فالأسر والحلقات العلمية والمدارس والجامعات تقدم في الحقيقية منهجين:

- منهجا مكتوبا: يتمثل في التعليمات والمواد المعرفية التي تطرح للمدارسة.
- منهجا مستترا غير مكتوب: تتمثل في سلوك المربين والمعلمين وعلاقتهم, و ما يشيعونه خلال العملية التعليمية من مفاهيم وأدبيات ورموز,تتصل بعقيدة الأمة وأصولها الكبربوآمالها وآلامها وتاريخها ومستقبلها.[2]

د - **الأمية في عصر تفجر المعرفة**: لا ينبغي ونحنبصدد الحديث عن التحديات الثقافية للعولمة أن نتجاوز أوضاع الأمية والعلم والتعليم والقراءة والتدريب في عالمنا الإسلامي, والتي تدعو إلى قلق جدي, فالمشكلة الجوهرية للشعوب الفقيرة والنامية هي مشكلة ثقافية تعليمية, إذا إن عصر العولمة يفترض عالية للمعرفة على كل أولئك الذين يرغبون في العيش فيه بكفاءة وفعالية, وذلك لسبب جلي, هو أن التقدم الحضاري الذي يحدث الآن تقف وراءه معارف متقدمة جدا ومراكز بحوث متطورة و نشيطة وكثيرة, فعلى كل من يريد أن يسهم في عجلة هذا التقدم أو يستفيد منه أو يتعامل معه أو يكسب درجة من المعرفة والخبرة والأهلية التي تمتلكها الصناعة, وإلا فإن هذا الانفتاح العالمي سيسحق قسما من الشعوب المحرومة من المعرفة والخبرة, وسيهمش القسم الباقي.

[1]- خبابة عبد الله, بوقرة رابح , مرجع سبق ذكره ص180.
[2]- نفس المرجع ص185.

تدل إحصائيات عديدة على أن نسبة الأمية في مجمل الدول العربية (في من هم فوق سن 15 سنة) تصل إلى نحو 40% في الحد الوسطي. وفي بعض الدول الإسلامية تتجاوز الأمية فيها 65 % من السكان, مما يدل على أن برامج محو الأمية وتعليم الكبار التي طالما تغنينا بها لم تعطي إلا بالقليل من النفع.

فعندما نلقي نظرة على دول مثل اليابان فنجد أنها تخلصت من الأمية منذ نحو قرن من الزمان كما سنواجه دول لا تزيد نسبة الأمية فيها على (1 - 2%) مثل دول أوروبا و أمريكا. ففي هذه الحالة فلا بد من السعي وراء رفع مستوى التعليم عند كل فئات المجتمع.[1]

2 - تحديات العولمة في المجال الاقتصادي : لا خلاف في أن محور عصرنا هو المال, فمن خلال سلسلة من الإحلالات والترتيبات والارتباطات صارت كل وجوه التنمية وأشكالها محتاجة إلى المال, فلا تعليم ولا تربية ولا أمن ولا سياسة من غير توفير قدر من الإمكانيات والأدوات والظروف التي تجعل تنمية هذه الموارد من حياتنا ممكنة وليست هذه الوضعية طبيعية, وإنما هي نتيجة حتمية لانتشار الإلحاد والاعتقاد أن الحياة الدنيا لتحقيق الطموحات واقتناص الملذات, ونتيجة لجفاف منابع الروح وكبت النشاط الأدبي والاجتماعي وإعطاء الأشياء المادية أولوية عامة. فالطريق للاستحواذ والهيمنة والتنافس والتفوق بأي ثمن هو حرية نقل الأموال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. فالتحديات التي جاءت بها العولمة في المجال الاقتصادي في المفردات التالية:[2]

أ - اقتصاديات تقوم على المعارف المتقدمة : واجه العالم النامي منذ أمد بعيد مشكلة عويصة تتمثل في التغيرات التي طرأت على عناصر المجال الصناعي, وتلك التغيرات تحدثها الدول الصناعية الكبرى, فعلى سبيل المثال فقد كانت الثروات الطبيعية والمنتجات الزراعية تتمتع بأهمية شبه مطلقة في تعظيم الناتج الوطني, وذلك نظرا لبساطة عمليات الإنتاج لم تكن تعتمد على المهارات البشرية الراقية إلا على نحو محدود جدا, ولا على الآلات المعقدة, ومع التقدم التقني اختلف كل شيء, فقد صارت العلوم والثقافة المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي الطامح للمزيد من التحرر من المواد الخام. ومن الصعب البدء في فهم القواعد الأساسية للتنمية والتصنيع والعولمة دون الاعتراف أولا بالعلوم والثقافة بوصفها المنبت لكل هذه النشاطات.

[1]- خبابة عبد الله, بوقرة رابح ,مرجع سبق ذكره ص188.
[2]- نفس المرجع ص190.

ب - **تآكل الطبقة الوسطى** : يحترم الإسلام الملكية الخاصة احتراما شديدا كما بينا سابقا, ولديه من التعليمات والتشريعات ما يجعل كل شخص يحصل على ثمار مواهبه ومهاراته وجهوده كاملة غير منقوصة, مهما بلغت, إذ لا سقف لما يملكه الإنسان المسلم في النظرة الإسلامية, ولذا فإن الإسلام أناط بالدولة المسلمة مسائل المحافظة على التوازن الاجتماعي من خلال فريضة الزكاة, ومن خلال تصميم هياكل الأجور, ودعم السلع التي تحتاجها الفئات الأشد عوزا, ومن خلال الضرائب المباشرة والغير المباشرة وكلما استطاعت الدولة تضييق المساحة التي يحتلها الفقراء جدا والأغنياء جدا, كان ذلك دليلا على نجاحها في تشكيل متن صلب للحياة الاجتماعية, ويقوم على شريحة وسطى.

العولمة تقوم على الاقتصاد الحر واعتماد قانون العرض والطلب, كما تقوم على مبدأ التناقص الشديد, وحين يتم كل ذلك في ضل تراجع أخلاقي عام وفي ضل تراجع الدول على التدخل في الحياة الاقتصادية, فإن هذا سوف بعني انقسام المجتمع إلى فئتين متمايزتين: فئة المسحوقين المستغلين الذين لا يجدون ما يقتاتون, وفئة المستغلين المستبدين الذين لا يدرون ما يصنعون بالأموال التي تدفقت عليهم على نحو يفوق كل تصور.

ج - **نشر ثقافة الاستهلاك العظيم** : التقدم العلمي والتقني أتاح للناس أن يتحركوا بسهولة, كما أوجب الكثير من التنوع في كل السلع التي يستهلكونها إلى جانب الكثير من الخيارات و البدائل في كل أشكال الخدمات وهذا كله يشجع على المزيد من الاستهلاك, كما أن الفساد الإداري والمالي, يجعل شريحة من الناس يمتلكون ثروات لم تتعب في جنيها مما يدفعها إلى الإنفاق الترفي, ويجعل منها فئة محرضة لباقي المجتمع على السلوك نفسه.[1]

د - **نشر البطالة** : قضية البطالة وتضائل فرص العمل من أخطر المشكلات التي تواجهها شعوب العالم اليوم, ولاسيما الشعوب النامية ومنها الدول الإسلامية. البطالة لم تعد تحدي الذي يواجه الدول الفقيرة وحدها, فالدول الغنية أيضا حظا منها, فبسبب العولمة وعبر نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات, لجأت الكثير من الصناعات التحويلية في أوروبا وغيرها إلى الانتقال إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفرتها تلك البلاد لاستثمارات الأجنبية المباشرة, من نحو الإعفاءات الضريبية ورخص الطاقة والأرض واليد العاملة وعدم تحمل تكلفةالتلوث البيئي.

هـ - **اتفاقيات التجارة**: انتشار التجارة وكثافة التبادل التجاري ليس مفرزا من مفرزات العولمة فحسب, وإنما هو سمة من أهم سمات العصر الذي نعيش فيه فالنظام التجاري هو

[1]- خبابة عبد الله, بوقرة رابح , مرجع سبق ذكره ص190-196.

أقوى النظم قاطبة,فإذا كان المرء طبيبا وتاجرا ومدرسا ومهندسا...فإن الصفة التي تغلب في النهاية عليه هي صفة التجارة وربما كان ذلك بسبب ما تعد به التجارة من آفاق غير محددة لربح والكسب والثروة, ولذا فإن من الطبيعي أن تكسب هذه الجاذبية الخاصة عند معظم الناس. فمن أهم التحديات التي جاءت بها اتفاقيات التجارة عبر منظمة التجارة الدولية هي: اتفاقيات في قطاع الخدمات واتفاقيات في قطاع حقوق الملكية الفكرية واتفاقيات زراعية.[1]

المبحث الثالث: البيئة والتنمية السياحية المستدامة

من هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة ومفهوم التنمية السياحية والتصدي للتحديات الرئيسية للتنمية السياحية المستدامة.

المطلبالأول: تعريف البيئة

البيئة كلمة يونانية الأصل نعني البيت أوالمنزل وعلم البيئة المسمى بالإيكولوجيا يركز على عملية التوازن بين الكائنات الحية وإذا اختل هذا التوازن ظهر الاختلال البيئي فأن هذا العلم يتم بالخصائص المختلفة والمتداخلة بين الكائنات. [2]

ومنذ عدة سنوات بدأ الاهتمام العالمي للبيئة وتأثيرها على المجتمعات والأداء الاجتماعي والبيئي, فمنذ أوائل الستينيات بدأ الاهتمام بالأثر الواسع الذي تمثله البيئة على المجتمع مثل استغلال الموارد وتحصيل الأمن الصناعي وظروف التشغيل والإنتاجية وتطوير المجتمع حيث أن البيئة تمثل النظام الكامل الذي نعيش فيه المجتمعات الإنسانية ولذلك فإن النظام البيئي يتضمن البيئة الطبيعية والبيئة المصنعة والبيئة الاجتماعية.

وقد قام أقدم برنامج للأمم المتحدة للبيئة بإصدار تقرير استعرض فيه بعض المؤشرات التي تدعم التقييم البيئي والعلمي, العالمي والذي يهدف إلى تكامل مجموعة من الاعتبارات البيئية عند اتخاذ أي قرارات مصيرية تتعلق بمستقبل البشرية, وقد ضلت مشكلة البيئة جزءا هاما من الحياة الاقتصادية والاجتماعية في جميع مناطق العالم.[3]

المطلب الثاني: العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة

اهتم مؤتمر "ستوكهولم" بالعلاقة بين البيئة والتنمية وكان هناك اقتناع بأن مشكلات البيئة والتنمية متداخلة لا يمكن فصلهما عن بعضهما ومنذ ذلك الوقت ظهر مصطلح التنمية المتواصلة أو التنمية المستدامة.

---

[1]- خبابة عبد الله, بوقرة رابح , مرجع سبق ذكره ص197-200.
[2]- خالد مصطفى قاسم (إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة) - الدار الجامعية, الإسكندرية,2007 , ص19-20.
[3]- خالد مصطفى قاسم , مرجع سبق ذكره ص18-20.

وعلى الصعيد البيئي, فالتنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء.

ولذلك يستلزم في إطار مفهوم الاستدامة عدم الإساءة إلى موارد الثروة الطبيعية واستخدامها بحرص.

وقد عمل أحد الاتحادات الأمريكية مع الشركات والمجموعات الصناعية على إصدار تقرير العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة ويرى التنمية المستدامة من منظور الأمن ويحدد ثلاثة أنواع للأمن باعتبارها وثيقة الصلة بالتنمية المستدامة وهي (اتحاد الحياة البرية القومي الأمريكي).[1]

المطلب الثالث: التنمية السياحية المستدامة

الفرع ـ 1: تعريف التنمية السياحية

هناك العديد من التعاريف للتنمية السياحية منها:

التنمية السياحية هي مدى اتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السياح.

وتعرف أيضا بأنها نمو وازدهار في النشاط السياحي للبلد وهذا النمو يكون متواصلا ويعود بفائدة على الدولة ويمكن تحديد التنمية السياحية من خلال الأهداف العامة أي وضع غايات وآمال وطموحات مستقبلية للوصول إليها من خلال تطبيق البرامج والمخططات التنموية التي يقوم بإعدادها المختصون.[2]

وبذلك فإن مصطلح التنمية السياحية يعبر عن مختلف الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي من خلال إيجاد التوازن بين المطالب التنافسية والمتعارضة أحيانا مع قاعدة الموارد المحدودة وتعظيم النتائج والآثار الايجابية للتنمية السياحية مع تقليل النتائج والآثار السلبية.

فمن أهداف التنمية السياحية زيادة عدد السياح وزيادة متوسط الإقامة.[3]

الفرع ـ 2: التنمية السياحية المستدامة

[1]ـ نفس المرجع ص21.
[2]ـ بهاز الجيلالي ,مرجع سبق ذكره ص81.
[3]ـ بهاز الجيلالي , مرجع سبق ذكره ص81-82.

هناك عدة تعاريف للتنمية السياحية المستدامة حيث أن أغلبها يرمي في قالب واحد وسنورد فيما يلي التعرفين التاليين:

تعرف التنمية السياحية المستدامة على أنها: نقطة تلاقي مابين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم, مما يؤدي إلى حماية ودعم فرصة التطوير المستقبلي, بحيث يتمإدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية ولكنها في نفس الوقت تحافظ على الواقع والنمط البيئي للمقصد السياحي.

كما تعرف وفقا لمنظور المنظمة العالمية للسياحة بأنها " السعي إلى تحقيق رغبات السياح وحاجات المجتمعات المضيفة بحيث يراعي تحقيق حماية وتحسين الآفاق السياحية في المستقبل من خلال إدارة الموارد السياحية بطريقة تستجيب للموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنوع البيولوجي والعمليات البيئية والأنظمة المعيشية.[1]

فمن أهداف السياسات العامة للتنمية السياحية المستدامة السلامة الاقتصادية والرخاء المحلي والنوعية الرفيعة للعمالة والإنصاف الاجتماعي وإرضاء الزوار ورفاهية المجتمع المحلي والثراء الثقافي والتكامل المادي والنقاء البيئي.

المطلب الرابع: التصدي للتحديات الرئيسية للتنمية السياحية المستدامة

يعاني القطاع السياحي كغيره من القطاعات الاقتصادية من جملة التحديات تحول دون اتساع نشاطه وكذا دون بلوغ المرتبة اللائقة به من حيث المساهمة في الناتج الإجمالي لاقتصاديات الدول.

1- السياحة وتغير المناخ :تنشأ انبعاث غازات الاحتباس الحراري المضرة بالسياحة من قطاعات النقل والطاقة والبناء وسوف يتعين على أي سياسة تهدف إلى الحد من نمو المصاحب لانبعاث غازات الاحتباس الحراري أن تستهدف جميع هذه المجالات.[2]

وسيكون التأقلم مع تغير المناخ بمثابة الوسيلة الوحيدة للتقدم في كثير من المقاصد التي تشكل الآن مواقع رئيسية في قضاء العطلات, ولكن هناك حاجة لوضع أدوات لتقييم المخاطر لتحديد جوانب إمكانية التضرر نتيجة لتغير المناخ (مثل زيادة مخاطر الفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر وتقلص الشعاب المرجانية وزيادة حدة العواصف المدارية وزيادة إمكانية التضرر من الحرائق) ولتنفيذ نظم للرسم لمتابعة التغيرات التي تحدث نتيجة

[1]- نفس المرجع ص86-94.
[2]- عبد الرحمان السحيباني, حبيب الهبر (الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي) جامعة الدول العربية, الطبعة الأولى,ص07.

لتغيير المناخ مثل التغيرات في بيئة ومناخ المقاصد والمزارات والتغيرات في توافر الموارد, وزيادة وتيرة أحداث الطقس المسببة للمشاكل, وما إلى ذلك وسوف تشمل تدابير التأقلم تدابير للحماية والعلاج تضمن سلامة هذه الأماكن في المستقبل.

2-السياحة وصون التنوع البيولوجي : يعتبر تخطيط استخدام الأراضي والتحكم في تنمية السياحة عنصرا أساسيا في تلاقي خسارة التنوع البيولوجي خسارة التنوع البيولوجي وتشير المبادئ التوجيهية بشأن التنوع البيولوجي وتنمية السياحة في اتفاقية التنوع البيولوجي عام 2004 إلى اعتماد نهج منتظم لتقييم تطورات السياحة في المناطق الحساسة وينبغي إتباع هذه المبادئ التوجيهية في تقييمواقتراح تدابير للتخفيف من حدة آثار أي تنمية للسياحة في المناطق التي يرتفع فيها التنوع البيولوجي داخل وخارج المناطق المحمية.

وعلاوة على ذلك يعتمد مستوى مساهمة السياحة في صون المناطق المحمية على قدرة مديري هذه المناطق على إقامة علاقات مثمرة مع القطاع الخاص, ويمكن أن تشمل هذه العلاقات إدراج المنطقة المحمية ضمن حزمة رحلات وعطلات, وتدابير لتوعية السياح قبيل الوصول إلى المنطقة والمساهمات المالية المباشرة. غير أن نشاط أعمال السياحة يتوقع مستوى معين من الجودة في الخدمات المتاحة في المناطق المحمية. ويمكن عندئذ أن تركز السياسات الحكومية على تدريب مديري المناطق المحمية على كيفية تطوير مرافق السياحـــــــة التـــــي تراعي اعتبارات الجودة والبيئة وبـرامج الشرح الشفوي, واستراتيجيات وأدوات إدارة الاكتظاظ وإقامة نظم فعالة لرسوم الدخول....[1]

3- إشراك القطاع الخاص: تضطلع روابط صناعة السياحة في دور هام في إشراك نشاط أعمال السياحة وتشمل الأمثلة على ذلك الرابطة الدولية والفنادق والمطاعم ورابطة السفر في آسيا المطلة على المحيط الهادي والاتحاد الدولي لمشغلي الجولات السياحية والتحالف الكاريبي للسياحة المستدامة (وهو جزء من رابطة الفنادق في الكاريبـي). وعلاوة على ذلك, بدأت الشبكات غير الرسمية مثل مبادرات مشغلي الجولات السياحية في الاضطلاع بدور هام في بناء استجابات مشتركة للكثير من قضايا الاستدامة.

ودارت المناقشات المكثفة على المستوى الدولي بشأن إنشاء نظام للاعتماد وهو مجلس إدارة شؤون السياحة المستدامـــــة الذي يعتمد مختلف الخطط الدولية والإقليمية والوطنية ويمكن أن تستفيد الحكومات من وضع نظام لإصدار الشهادات باعتبارهاأداة لتعبئة المزيد

[1]- بهاز الجيلالي, مرجع سبق ذكره ص95-96.

من مبادرات القطاع الخاص بالنظر إلى ما يتجه ذلك من إمكانية تحقيق تكاليف أكثر انخفاضا وما يحتمل أن يعود على البلد بأسره من فوائد ايجابية في شكل تحسين شهرته.[1]

4 - الاستهلاك المستدام: تعتبر تعبئة جانب الطلب في معادلة السياحة المستدامة أمرا حاسما. والوقع أن السياحة صناعة تعتمد على الطلب بدرجة كبيرة وتتسم بإمكانية تضررها الشديدة من العوامل الخارجية مثل المخاطر الطبيعية والأخطار التي تتعرض لها الصحة والأمن واتجاهات السلوك وبالتالي يجب تشجيع الطلب على الاستدامة في الخدمات السياحية باعتبارها الحلقة المفقودة في إقناع الفعاليات الرئيسية في الصناعة السياحية للعمل على تحقيق الاستدامة بطريقة أكثر موثوقية وفعالية, ويجمع الاستهلا ك المستدام في قطاع السياحة بين قضايا الاستدامة في اختيار المقاصد ومقدمي الخدمات, وفي سلوك السياح خلال الإقامة في المقصد. ولذا فإن بناء الطلب على السياحة المستدامة يعتمد عندئذ على الأعمال التي تهدف إلى استشارة وعي السياح بالتأثير عليهم أثناء وجودهم في المقاصد وبالترويج لاختيارات الشراء المختلفة.

وقد تركزت معظم الجهود التي بذلتها روابط المستهلكين والمنظمات الغير الحكومية والسلطات العامة والمحلية على توجيه السلوك السليم للسياح خلال عطلاتهم ابتداء من معلومات محددة عن التجارة الغير قانونية للهدايا التذكارية إلى المعلومات العامة المدرجة كجزء من المسائل الحكومية الرسمية المتعلقة بالسفريا ت إلى مدونات السلوك التي تدعمها المنظمات الغير الحكومية.[2]

المبحث الرابع: النفط والتنمية المستدامة

في هذا المبحث سنرى علاقة النفط بالتنمية المستدامة وخطر استنزاف الثروة النفطية وحصة الأجيال المقبلة والتأثيرات البيئية للنفط ثم في الأخير الهيكل الجديد لتجارة النفط.

المطلب الأول: العلاقة بين النفط والتنمية المستدامة

تطرح إشكالية العلاقة بين النفط والتنمية المستدامة في الأدبيات المعاصرة ما بات يعرف باسم "لعنة الموارد الطبيعية", فالثروة النفطية وفقا لهذا التصور عادة ما تقضي إلى الفساد الحكومي وهدر الإمكانات الوطنية بالإضافة إلى تغذية العنف والصراعات الأهلية, ولعل تحدي هذه العلاقة ينبع من كون ذهب العالم الأسود مصدرا للثروة والسلطة من ناحية, وموضوعا للتوتر والصراع من ناحية أخرى, فالدول الغنية بالنفط لديها إمكانات تحقيق نمو

[1]- بهاز الجيلالي , مرجع سبق ذكره ص95-96.
[2]- نفس المرجع ص97 -98.

اقتصادي مسارع, أي أن الأمر يعتمد في نهاية المطاف على السياسات التنموية المتبعة في هذه الدول.

إن هذه الحتمية التي تطرحها مقولة "لعنة النفط" وغيره من الموارد الطبيعية في العالم تعكس انحياز النموذج المعرفي الغربي السائد في تعامله مع متغيرات الواقع المعاصر, فالشواهد العلمية تؤكد أن العلاقة بين النفط وتفشي الفساد والعنف في المجتمع ليست بالضرورة حتمية, وإلا كيف نفسر نجاح التنمية في دول غنية بالنفط كالنرويج؟.

وتشير بعض التقارير الدولية إلى أن حكومات الدول الإفريقية جنوب الصحراء سوف تتلقى أكثر من (200) مليار دولار من عائدات النفط على مدى السنوات العشر المقبلة, وربما يساعد ذلك على تمكين هذه الحكومات من تحسين مستوى حياة شعوبها إلى حد كبير من خلال الاستثمار في الصحة والتعليم والمياه والطرق وغيرها من الخدمات الضرورية والحيوية, ولكن واقع الأحوال يشير إلى استمرار معاناة الأفارقة مادامت عائدات النفط لا تزال تضخ وتنفق بمعرفة الحكومات التي لا تخضع للمحاسبة أو الرقابة من قبل شعوبها, ومع ذلك فإن جانبا كبيرا من المسئولية عن تبديد ثروة إفريقيا النفطية يقع على كاهل قوى دولية مؤثرة, مثل الدول المستهلكة للنفط (الولايات المتحدة, الدول الغربية, الصين), وشركات النفط والمؤسسات المالية الدولية الكبرى, ولاشك إن الكشف عن التعاملات المالية النفطية يمثل خطوة أولى مهمة من شأنها تمكين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية للضغط على الدول النفطية من أجل توجيه عائدات النفط لخدمة جهود التنمية الوطنية.[1]

المطلب الثاني: خطر استنزاف الثروة النفطية وحصة الأجيال المقبلة

1- خطر استنزاف الثروة النفطية: إن قطاع النفط في الدول النفطية يعتبر قطاعا حيويا للدولة وتعتمد عليه اعتمادا كليا, مما يجعل منه مرفقا عاما, بمعنى أنه مشروع ذو نفع عام يجب أم تهمين عليه السلطة العمومية, ومع أن النشاط في حد ذاته يعتبر صناعيا وتجاريا ويعمل لتحقيق الربح, لكن واقع الأمر لا يتطلب فقط تحقيق الربح, لكن تحقيق المنفعة العامة أسوة بكل المرافق العامة الأخرى, وعليه يجب أن يخضع في إدارته الدولة التي تكون لها الكلمة النهائية في إدارة المشروع, والرأي النهائي خصوصا فيما يتعلق بتنظيمه وحسن تسييره فإن احتياطات النفط الخام خاصة عند وتيرة الإنتاج الحالية ستنضب في أقل من ربع قرن, أي في فترة أقل من جيل واحد. ومع تنامي حصص الإنتاج فإن خطر استنزاف وتسريع نفاذ

[1]- حسين أسامة, مسعودي عبد الغفور (التجارة العالمية للنفط في ظل التنمية المستدامة) مذكرة لنيل ليسانس,جامعة ورقلة 2010-2011 . ص64 -65.

الثروة النفطية يبقى خطرا قائما, وسيطرح المشكل بأكثر حدة مستقبلا, خاصة مع تزايد حاجات السوق المحلية وتوسع الاستهلاك والنمو الديمغرافي مما قد يؤدي في النهاية إلى استيراد النفط بدلا من تصديره.

2- **حصة الأجيال المقبلة من الثروة النفطية:** ومن هذا المنطلق, فإن ثروة النفط وهي ثروة طبيعية هبة من الله تعالى, تعتبر ملك للأجيال الحالية والمستقبلية, يتصرفون فيها بالحسنى وحسب حاجتهم إليها, كما أن تنظيم استغلال هذه الثروة يجب أن يخضع لإستراتيجية واضحة تساعد على الترقية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية, وتحمي كذلك حقوق الأجيال القادمة, إذ أن مفهوم التنمية المستدامة يتمثل في عدم الاعتداء على حقوق الأجيال القادمة.

ولذلك فأن الإغراق في الإنتاج الذي يزيد عن الحاجة المشروعة سيؤدي إلى تراكم احتياطي نقدي تتآكل قيمته الحقيقية وهذا يعني أن الموارد النفطية سوف تنضب بصورة غير مبررة لأن العائدات المالية المتزايدة الناجمة عن تصدير النفط الخام ليست دخلا حقيقيا تولد عن نشاطات متكررة, وإن مقبوضات نقدية ناجمة عن تبادل أصول تتمثل في سلعة أو أصول شبه سائلة, وبالتالي فإن النفط المخزون في باطن الأرض أفضل من ذلك المصدر خاما (عندما تكون الزيادة في الإنتاج غير مبررة) لأن النفط في مكمنه الطبيعي سيحقق في المستقبل سعرا أعلى من الذي تبيعه به الدولة حاليا, كما أن الأجيال المقبلة ستجده بانتظارهم وبشكل يوفر لهم الأمن والحنان الاجتماعي ومتطلبات الاقتصاد عندما تدخل المنطقة عهد التصنيع الكثيف. ومنه يمكن أن نستخلص ما يلي:[1]

ـ إن النفط في باطن الأرض باعتباره مخزونا, فبديهي أنه كلما زاد الاستهلاك منه اليوم سيقل النصيب المتبقي منه في المستقبل, أي سيقل نصيب الأجيال من الثروة النفطية في شكلها المادي.

ـ تشجيع الاستهلاك الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي سيضر بالحصة المتبقية للأجيال, ويعتبر أيضا ضد المبادئ الأولى في تسيير مصدر الثروة غير المتجددة وفي ذلك ظلم للأجيال المقبلة مادامت السياسة التنموية عاجزة عن توفير بديل اقتصادي قائم على تنوع المصادر الإنتاجية ذو النمو الدائم والمستمر يضمن لها حقها من الرفاه الاجتماعي مستقبلا.

[1]ـ حسين أسامة, مسعودي عبد الغفور ـ مرجع سبق ذكره, ص 65 -66.

هذه السياسة ستؤدي إلى استنزاف سريع لحقول النفط بسبب زيادة الاستخراج والتصدير لمواجهة الطلب المتنامي من الواردات الاستهلاكية لما تخلقه الوفرة المالية من أساليب الاستهلاك الطفيلية.

إن عدم مراعاة البديل الاقتصادي للنفط سيعمق التبعية النفطية أكثر وستجد الدولة نفسها في نهاية المطاف وقد قضت على ثروتها الطبيعية في الاستهلاك دون أن تستفيد الأجيال المقبلة من حقها في هذه الثروة الطبيعية, ولذلك فلابد من مبرر موضوعي لزيادة الطاقة الإنتاجية من النفط. ربما يكون التساؤل هو أن تبدل التكنولوجيا في المستقبل سيجعل من المحروقات في مكامنها الطبيعية دون استخراج أصولا ليس لها سوى قيمة ضئيلة.

لكن الملاحظ في هذا المجال أن كل التوقعات المستقبلية ليس منها ما يشير أن النفط سيصبح لا لزوم له, بل إن التطور الاقتصادي والاجتماعي وصعود دول جديدة وحاجتها إلى الطاقة من المحروقات يؤكد على الأهمية الكبيرة للنفط ودوره في الاقتصاد العالمي مستقبلا وبنفس الأهمية وأكثر من التي يحضى بها في الحاضر.

ولكن الحقيقة الوحيدة والواضحة مهما تأجلت, فإن سلعة النفط سائرة نحو الزوال أي انتهاء الاحتياطي ووصول الإنتاج إلى "الصفر" كأي سلعة ناضبة ولو على المدى البعيد وقد تراجعت الاحتياطات فعلا في كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي. [1]

3 - **التهديد الخارجي للنفط** : في ظروف معينة يتحول النفط الخام من سلاح يستخدمه أصحابه لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية إلى سلاح مسلط على مصالحهم وهو في أيديهم, بسبب تداخل المصالح الاقتصادية والسياسية للدول الكبرى العالمية. ففي إطار تكامل الاقتصاد العالمي "العولمة الاقتصادية" فإن اختيار فتح الأسواق والقبول بقوانينها المسيرة يجعلها في أغلب الأوقات غير قابلة للتراجع, فكيف إذا تعلق الأمر بفتح حقول النفط للشركات المتعددة الجنسيات لأن هذه الشركات والتي أغلبها أمريكية, لها من النفوذ السياسي ما يجعل المساس بمصالحها ومساس بمصالح أمريكا, وأن تواجدها هو تواجد لأمريكا نفسها بسبب تداخل الأوساط السياسية بالأوساط النفطية فيها أكثر من أي بلاد أخرى في العالم, وهي لا تتوالى في التدخل لصالح هذه الشركات بكل ما أوتيت من ثقل سياسي وعسكري وبذلك يجعل التراجع على الخطوات المتخذة بعد تمكين الشركات العالمية

[1] حسين أسامة, مسعودي عبد الغفور ,مرجع سبق ذكره ص 66- 67.

من حقوق في مجال النفط لا يتم دون مخاطرة, وخاصة في ظل القطب الأحادي الحالي, خلافا لما كانت عليه الأمور في السبعينات وعهد التأميم. كما أن النفط زيادة على أهميته الإستراتيجية والسياسية, فهو أكثر الأنشطة الاقتصادية المربحة والمدرة للأموال من أي نشاط آخر وأقلها خطورة نسبيا, وفي مرفق النفط الخام خاصة, وسيستمر هذا الوضع لعقود مقبلة, مما يجعل الصراع من أجل السيطرة على منابع النفط وضمان استمرار تدفقه من أولويات وإستراتيجيات الدول الكبرى.[1]

المطلبالثالث: التأثيرات البيئية للنفط

للنفط تأثير ملحوظ على الناحية البيئية والاجتماعية, وذلك من الحوادث والنشاطات الروتينية التي تصاحب إنتاجه وتشغيله مثل الانفجارات الزلزالية أثناء إنتاجه تولد النفايات الملوثة, كما أن استخراج النفط عملية مكلفة وأحيانا ضارة بالبيئة, بالرغم من أن hent holwoodz,menJonأشار في عام 1981 إلى أن أكثر من 70% من الاحتياطي العالمي يصاحبه ترشحات كبيرة أي أنه لا يستلزم الإضرار بالبيئة لاستخراجه, والعديد من حقول النفط تم العثور على العديد منها نتيجة للتسريب الطبيعي. كما أن استخراج النفط بالقرب من الشواطئ يزعج الكائنات البحرية ويؤثر على بيئتها, كما أن استخراج النفط قد يتضمن الكسح الذي يحرك قاع البحر مما يقتل النباتات البحرية التي تحتاجها الكائنات البحرية للحياة, كما أن نفايات الزيت الخام والوقود المقطر التي تتناثر من حوادث ناقلات النفط أثرت على العلاقة التبادلية بين الكائنات الحية (بموت أحد هذه الكائنات) في "الألسكا", جزر "جالاباجوس", إسبانيا والعديد من الأماكن الأخرى.[2]

يتسبب حرق النفط في انبعاث ثاني أوكسيد الكربون للغلاف الجوي, وهو ما يعتقد أنه في ظاهرة السخونة العالمية, وبوحدات الطاقة فإن النفط ينتج CO_2 أقل من الغاز الطبيعي ونظرا لدور النفط المتفرد في عمليات النقل, فإن تقليل انبعاثات CO_2 تعتبر من المسائل الشائكة في استخدامها, وتجري محاولات لتحسين هذه الانبعاثات عن طريق احتجازها في المصانع الكبيرة.

البدائل هي مصادر الطاقة المتجددة وهي موجودة بالفعل, وإذا كانت نسبة هذا الاستبدال لا تزال صغيرة. الشمس, الرياح والمصادر المتجددة الأخرى تأثيراتها على البيئة أقل من النفط, ويمكن لهذه المصادر استبدال النفط في الاستخدامات التي لا تتطلب كميات طاقة ضخمة, مثل السيارات ويجب تصميم المعدات الأخرى لتعمل باستخدام الكهرباء (المخزونة

[1]- حسين أسامة, مسعودي عبد الغفور, مرجع سبق ذكره ص 68.
[2]- danielyergin, الجائزة :تحقيق البترول الملحمي للثروة والنفوذ, سنة الطبع 1991.

في البطاريات) أو الهيدروجين (عن طريق خلايا الوقود, أو الاحتراق الداخلي) والذي يمكن إنتاجه من مصادر متجددة كما أن هناك خيارات أخرى تتضمن استخدام الوقود السائل الذي له أصل حيوي (إيثانول, الديزال الحيوي). وهناك توجه عالمي للترحيب بأي أفكار جديد تساهم في استبدال النفط كوقود لعمليات النقل, وستمر سنوات عديدة على الأرجح قبل أن تمثل مصادر الوقود البديلة إسهاما رئيسيا لموارد العالم من الطاقة. وحتى ذلك الحين ستظل شركات الزيت ومستهلكوه بحاجة للمحافظة على الاحتياطات الموجودة باستخدام الطاقة بأقصى كفاءة وضآلة ممكنتين.[1]

المطلب الرابع: الهيكل الجديد لتجارة النفط

تشير أحداث النفط العالمية إلى حقيقة أن الصناعة النفطية العالمية ومؤسسات المال المرتبطة بها تتصف بعدم المثالية التوازن الهيكلي, مما أدى على ظهور مأزق رئيسي (غير جيولوجي) يتمثل في فشل آليات سوق النفط في تصحيح العجز بين العرض والطلب واستقرار أسعار النفط العالمية. وتوجد جملة أسباب وعناصر مترابطة أدت إلى ظهور مآزق دورية منها:

- ازدياداستيراد الولايات المتحدة من النفط بين 1985-2004 بنحو ثلاث أضعاف وانخفاض معدل النمو السنوي لاستيرادهاإلى النصف بدأ من عام 2000.
- خلال الفترة ذاتها تحولت الصين من مصدر للنفط إلى مستورد عالمي كبير له بمعدل سنوي يقارب 23% (معدل النمو السنوي لاستهلاكها من الطاقة 16% مقارنة ب 3% نمو عالمي).[2]

- تصاعد النمو الاقتصادي لآسيا (الصين, الهند, اليابان) وأثره الكبير الحالي والمستقبلي على أسواق النفط العالمية والأسعار, بحيث تتوقع مؤسسات البحوث استمرار حصول زيادات جوهرية في وتائر الطلب العالمي على النفط والغاز بالرغم من تحقق ارتفاع في مستوى كفاءة استخدام الطاقة.
- يتوقع أن تعظم زيادة وتائر الاستهلاك المستقبلي للنفط في الدول المستوردة الكبيرة, من القوة التفاوضية للدول المصدرة للنفط ذات الاحتياطات الكبيرة والطاقة الاستخراجية العالية.
- أما بالنسبة إلى الدول الغربية والآسيوية الكبيرة فتعتبر قيمة ضمان تدفق التجهيزات النفطية والغازية لها أعلى من قيمة أسعارها في الأسواق العالمية.

[1]- danielyergin, الجائزة ,مرجع سبق ذكره.
[2]- حسين أسامة, مسعودي عبد الغفور, مرجع سبق ذكره ص69.

في ضوء هذه الحقائق وغيرها, تسعى الدول المستوردة الكبيرة (الصين, الهند, روسيا, اليابان...) إلى إبطال عبء تأثير الأسعار المستقبلية من طريق تطوير علاقات اقتصادية ثنائية مع الدول المصدرة(مقايضة/تجارة متقابلة) تتضمن الاستثمار والتجارة في السلع الصناعية ومنها صناعة السلاح, ويعتبر الاتفاق الذي جرى بين الصين وإيران خريف 2004 نقلة نوعية في هيكل تجارة النفط العالمية بحيث يتضمن اتفاقات في مجال النفط والغز والناقلات والاستثمارات الصناعية وغيرها تتراوح قيمتها الإجمالية بين 200 -400 مليون دولار على مدى 25 سنة, وفي مجال صناعة النفط تمول شركة النفط الوطنية الصينية مراحل الاستكشاف وتنمية الحقول والبنية التحتية ذات العلاقة وبناء الناقلات وتطويرها, وعلى غرارها عقدت إيران اتفاقا مشابها مع الهند بقيمة أدنى من اتفاقها مع الصين. يستند هذا النوع من الاتفاقات إلى تكليف المؤسسات العامة المملوكة للدول المستوردة والمصدرة وتطوير المصالح الاستراتيجية الوطنية.

فالدول المستوردة للنفط تقدم أموالا بتكلفة منخفضة (عائد رأس المال) إلى مؤسساتها النفطية لتحفيزها على اعتماد صيغ إستراتيجية تنافسية وأخذ الأخطار في مجال استثمارات النفط في الدول المنتجة والمصدرة له, ويتيح هذا النوع من الاتفاقات لحكومات الدول المصدرة للنفط, الحصول على التمويل اللازم بمعدلات فائدة منخفضة وبصيغ أفضل عما تعرضه شركات النفط الغربية الخاصة المحكومة بقواعد أسواق المال العالمية.[1]

كما يحقق هذا النموذج أيضا إلى الدول المصدرة للنفط, نجاحات سياسية وفوائد اقتصادية أخرى إلى جانب تأمين الاستثمارات اللازمة لتطوير صناعتها النفطية وضمان الأسواق إلى منتجاتها في المدى المتوسط والبعيد.

لقدغيرت الاتفاقيات النفطية ذات الأمد الطويل وقواعد اللعبة فمكنت الدول المستوردة للنفط من تحقيق التوازن التجاري الثنائي مع الدول المصدرة لها, من طريق عوائد التمويل والصادرات الصناعية وصفقات السلاح وغيرها من السلع والخدمات. وأدت العلاقة الوثيقة بين حكومات الدول المستوردة والمصدرة من خلال شركاتها النفطية الوطنية لتنمية المصالح الإستراتيجية في أسواق الطاقة العالمية, وحققت الصفقات الثنائية الطويلة الأجل

[1] ـ حسين أسامة, مسعودي عبد الغفور, مرجع سبق ذكره ص70 - 71.

للدول المستوردة معدل التكاليف (النفط والغاز) أقل من الدول المستوردة الأخرى التي تحصل على احتياجاتها النفطية والغازية من الأسواق العالمية.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الكبرى تسعى إلى تنمية علاقاتها الثنائية خارج منظمة التجارة العالمية ومنظمة التجارة الحرة لوسط أمريكا CAFTA بحيث وقعت اتفاقات مع معظم دول منظمة التعاون الخليجي GCC ومن الأسباب الرئيسية التي تدفع أمريكا إلى الهيمنة على الاحتياطات النفطية الكبيرة خارج حدودها, خاصة في منطقة الشرق الأوسط, التصدي لفرنسا وألمانيا وروسيا والصين واليابان والهند لمنعها من أن تجعل منطقة الشرق الأوسط مجالا حيويا وشرعيا لمصالحها النفطية. إلا أن التقارب الإستراتيجي بين المصالح الروسية والأوروبية والصين قد يعمل على منع أمريكا من إحكام السياسات النفط في الشرق الأوسط (ليس من مصلحة هذه الدول بقاء أمريكا في العراق).

أي أن أمريكا تعاني من قصور كفاءتها في استهلاك الطاقة (خاصة النفط) مقارنة بأوروبا واليابان ودول أوروبية أخرى ما جعل اقتصادها عاجزا عن دفع وارداتها النفطية. لذلك كله نرى أن أمريكا تحاول جاهدة إبقاء هيمنتها على نفط الشرق الأوسط من أجل التحكم بكمياته المتاحة الآن ومستقبلا وبأسعاره في الأسواق العالمية. ويعتبر احتلال الولايات المتحدة للعراق أحد الروافد الرئيسية لتغذية إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على نفط الشرق الأوسط وإبقاء تجارة النفط العالمية تتم بالدولار.

إن الهيكل الجديد لتجارة النفط العالمية قد يؤدي إلى بلورت أخطار سياسية واقتصادية لأمريكا تتمثل في ظهور قوى وكتل اقتصادية منافسة لها على نفط الشرق الأوسط.[1]

خلاصة الفصل الأول

علىضوءماتقدميتضحبأنالتنميةالمستدامةليستفكرةاقتصاديةحديثةأوشعارايكولوجيأومقولةأخلاقيةأوسياسية،بلهيأكثرمنذلكبكثيروهذامايبدومنخلالطبيعتهاالتيتكشفأولاوقبلكلشيءعبارةعنمفهومليسحديثالعهد،غيرأنهحظيحديثابإهتمامعالميواسعبدافعالوعيالمتناميلاستحالةفصلقضاياالتنميةالاقتصاديةعنقضاياالبيئةوضرورةالتوفيقبينالبيئةوالتنميةوخاصةبعدمؤتمر"ستوكهولم"لعام 1972.

[1]- حسين أسامة, مسعودي عبد الغفور, مرجع سبق ذكره ص 71- 72.

ولقدكانلمفهومالتنميةآثارهعلىالمستوىالدولي،فقدوضعتقمةالأرضسنة 1992 الأسسوالمبادئالعامةللنهوضبالتنميةالمستدامةالتيتحولتلمبدأأساسيمنالمبادئالدوليةللبيئة.

كماتضحأنللعولمةتأثيرعلىالتنميةالمستدامةبزيادةوحدةالتباينوالتفاوتفيتوزيعالدخلبينالبلدانأوحتىد اخلالبلدالواحد،وزيادةالفقرفيالبلدانالناميةبالإضافةإلىتسببهاالواضحفيتدهورالبيئة.

كماتضحأيضاأنللنفطوالسياحةكماذكرناسلفاتأثيرمباشرتقريباففيالدولالأفريقيةبمعظمهاتمثلالسي احةوتجارةالنفطالموردالأولوالرئيسيللدولةالتيلاتستطيعالاعتمادعلىغيرهلأنهالاتوجدبدائلمستغل ةلتحلمحله.

تمهيد

تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر إحدى الوسائل للارتقاء بالإنسان وتطور المجتمع لكنها أصبحت إحدى الوسائل التي ساهمت في استنفاذ موارد البيئة و إيقاع الضرر بها, بل و إحداث التلوث فيها نظرا لعدم الاهتمام بهذا الجانب و إدراجه في مبادئ التنمية الشاملة, وعليه فقد أصبحت قضية حماية البيئة من أهم قضايا العصر التي تعمل الجزائر على إيجاد الحلول المناسبة لها.

فإذا كانت مشكلة تلوث البيئة توصف بمثابة الضريبة التي تدفعها البشرية مقابل التقدم العلمي والتكنولوجي فإننا نجدها أيضا الضريبة التي تدفعها ال دولة مقابل تخلفها وسوء تعاملها مع الموارد الطبيعية وتقنيات العصر.

وفي الجزائر تم الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة الاهتمام بالقطاع الصناعي في غياب احترام القواعد البيئية و إدراجها في مخططات التنمية مت ـنتج عنها إهدار للموارد الطبيعية و تلويث عناصر البيئة وهذا ما اثر سلبا على الصحة العمومية ومستقبل البيئة.

ومن خلال ذلك سنستعرض في هذا الفصل:

المبحث الأول: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثاني: السياسة التنموية في الجزائر خلال فترة الثمانينيات

المبحث الثالث: التنمية الريفية في الجزائر

المبحث الرابع: جهود الجزائر في النهوض بالتنمية المستدامة

المبحث الأول: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر

حين ننظر إلى الماضي ثم إلى الألفية الجديدة نرى أسباب كثيرة تدعو إلى القلق وتبعث الأمل في نفس الوقت فالجزائر شهدت تغيرات جذرية على الأصعدة الاقتصادية والسياسية, ولعل ما يلفت النظر هو معوقات التنمية في الجزائر وما لها من تأثير على البيئة.

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى التعليم ومعوقاته مع ذكر المشاكل البيئية في الجزائر إضافة إلى المجتمع المدني.

المطلب الأول: التعليم في الجزائر ومعوقاته

التربية والتعليم مدخل أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث برزت العلاقة بين التعليم والاقتصاد منذ زمن ليس بالقريب, وتجسد ذلك من خلال كتابات بعض الاقتصاديين أمثال آدم aadem smith, Alfred, marshal, chuwart إلا أنه تزايد الاهتمام بهذا الفرع الهام منذ عقد الستينيات من هذا القرن خلال كتابات بعض الاقتصاديين أمثال chultez و beker و boomen.

وفي هذا المطلب نوضح مفهوم التعليم في الفرع الأول أما الفرع الثاني فنخصصه لبعض معوقات التعليم في الجزائر.

الفرع - 1: التعليم ومراحله

نعتبر التعليم في وقتنا الحالي استثمارا قوميا من الدرجة الأولى لذا وجب التخطيط لنظامه الرسمي وتقسيمه إلى مراحل وقبل التطرق إلى مراحله نعرج على تعريف التعليم.

1 . تعريف التعليم: التعليم يعني زيادة المعلومات العامة للفرد ومستوى الفهم للبيئة التي يتلقى المتعلم تعليمه فيها, وهو الإطار الأوسع لكونه يشمل مقدرة الفرد على التفكير وفهم وتفسير المعرفة وتنمية القدرات العقلية القادرة على تفهم العلاقات المنطقية.[1]

التعليم في جوهره تغير تقدمي في السلوك ويتضمن أربع عناصر مهمة:

- النمو في القدرات العقلية والعلمية والبحث العلمي.
- الإتقان في مهارات معينة حسب الموضوع وحسب الحاجة .
- التغيير في الاتجاهات والقيم التي تضبط معدل نظام العمل الجماعي.

[1] - منصور أحمد منصور, قراءات في تنمية الموارد البشرية الكونية - وكالة المطبوعات 1976 ص 38.

ـ إعطاء قدر من المعلومات المناسبة حول المواضيع التي تدرس كأجزاء من البرامج.

ويعرف التعليم كذلك على أنه عملية تغير شبه دائم في سلوك الفرد, لا يلاحظ بشكل مباشر ولكن يستدل عليه من السلوك, ويتكون نتيجة الممارسة ويظهر في تغيير الآراء لدى الأفراد.

وهناك تعريف آخر على أنه عملية تحفيز وإثارة قوى المتعلم العقلية ونشاطه الذاتي بالإضافة إلى توفير الأجواء والإمكانيات الملائمة التي تساعده (المتعلم) على القيام بتغير في سلوكه الناتج عن المثيرات الداخلية والخارجية مما يؤكد حصول عملية التعليم.[1]

2 - مراحل التعليم:

أ ـ التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة : بالإضافة إلى المراحل التقليدية المعروفة الابتدائي والإعدادي والثانوي يضيف الاتجاه الحديث مرحلة ما قبل الدراسة وهي كمرحلة أساسية تزداد فيها حياة اللعب أكثر من التعليم.

ب ـ التعليم الابتدائي: وتخص الأطفال من 6 سنوات إلى 12 سنة وعدل فأصبح من 6 سنوات إلى 11 سنة أي 5 سنوات دراسة ويعتبر هذا الطور من أهم الأطوار والسياسات التعليمية, حيث يعتبر بمثابة القاعدة الأساسية التي تضبط كفاءة التعليم بمختلف مراحله.

ج ـ التعليم المتوسط: كانت مدته محددة سابقا بثلاث سنوات وعدلت مؤخرا فأصبحت أربع سنوات حيث تعتبر متمة للطور الابتدائي.

د ـ التعليم الثانوي: مدته 3 سنوا ويتوج التلميذ في نهاية الطور بشهادة البكالوريا التي تتيح له الفرصة بالدخول إلى الجامعة.

هـ ـ التعليم العالي: يعتمد نظام التعليم العالي الحالي في هيكله على عدة مراحل:

ـ مرحلة أولى: ويقصد بها شهادة البكالوريا + 4 سنوات وتتوج بشهادة الدراسات العليا.

شهادة البكالوريا + 3 سنوات وتتوج بشهادة الدراسات الجامعية التطبيقية.

شهادة البكالوريا + 5 سنوات دراسة تتوج بشهادة مهندس دولة.

شهادة البكالوريا + 7 سنوات تتوج بشهادة دكتور وهذا في مجال الطب فقط.

1 ـ المركز الوطني للوثائق التربوية, سلسلة من قضايا التربية " مصطلحات ومفاهيم تربوية ", الملف رقم 33 الجزائر, المركز الوطني للوثائق التربوية 2002 ص23.

أما المرحلة الثانية: فشهادة البكالوريا + 6 أو 7 سنوات دراسة وتتوج بشهادة الماجستير.

ثم تليها المرحلة الثالثة: بشهادة البكالوريا + 10 سنوات دراسة تتوج بشهادة دكتوراه.

إصلاح التعليم العالي:

بعد ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والانترنت والتقدم في العلم اليوم يمكن القول أن دول العالم اليوم مطالبة بتعظيم جودة تعليمها الرسمي وخاصة التعليم العالي وهذا ما جرى في الجزائر.

ليس فقط لمواجهة الضغوط والتحولات المحلية ولكن لمنافسة العالمية, لذلك لم تصبح الجامعات تركز على البحث عن الجديد والتكنولوجيا من منظور الاسترداد وفلسفة ردود الأفعال فقط, لكن الجامعات مطالبة أيضا بالمبادرات والاختراعات والسبق العالمية في حقول العلوم والتكنولوجيا المتقدمة.

وجامعات الجزائر من الجامعات التي يجب إعادة النظر في منظومتها التعليمية وفي هذا السياق قامت اللجنة الوطنية بإصلاح المنظومة الوطنية.

وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة وتوجيهات مخطط إصلاح المنظومة التربوية الذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في 20 أفريل 2002, ومن المحاور الأساسية لبرنامج العمل على المدى القصير والمتوسط والبعيد الذي برمج في إطار الإستراتيجية العشرية لتطوير القطاع ما بين 2004 - 2013, فقد بات من الضروري إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي, وتشتمل مرحلته الأولى في وضع هيكلة جديدة للتعليم تكون مصحوبة بتحسين وتعديل مختلف للبرامج البيداغوجية وتنظيم جديد للتسيير البيداغوجي, وهذا لم يأتي إلا بتوفير الإمكانات البيداغوجية والعلمية والبشرية والمادية والهيكلية التي تسمح لها بالاستجابة لمتطلبات المجتمع وفي الوقت نفسه ملاءمتها تدريجيا مع النظام العالمي للتعليم العالي (LMD).[1]

والهيكلة الجديدة للتعليم العالي " LMD " تتضمن نظام شهادة ليسانس "ماستر" شهادة الدكتوراه أي بثلاث مراحل تكوينية في هيكلته:

مرحلة أولى: ويقصد بها شهادة البكالوريا + 3 سنوات تتوج بشهادة ليسانس.

مرحلة ثانية: يقصد بها شهادة البكالوريا + 5 سنوات تتوج بشهادة ماستر.

مرحلة ثالثة: يقصد بها شهادة البكالوريا + 8 سنوات تتوج بشهادة الدكتوراه.

1 - نعيمة مسعودي, مرجع سبق ذكره, ص 85 - 86.

الفرع ـ 2: معوقات التعليم في الجزائر

على الرغم من التقدم الكمي المقدر في نشر التعليم في البلدان العربية, إلا أن الانجاز الكمي مازال منقوصا, وينتقص من انتشار التعليم, سيادة مستوى غير مقبول من الأمية وحرمان نسبة منهم من حقهم الأصيل في التعليم الأساسي.

وبما أن الجزائر دولة عربية فهي تعاني من نفس المشكلات التي تعاني منها التعليم في الوطن العربي, ومن بين مسببات تردي نوعية التعليم في الجزائر:

افتقار المتعلمين للقدرات الأساسية للتعلم الذاتي وخبرات النقد والتحليل والإبداع, وهي لوازم لا غنى عنها لاكتساب المعرفة, وألزم لإنتاجها. وتعاني نوعية التعليم أيضا من قلة التركيز على الفروع العلمية والثقافية في مسارات التعلم. والاهتمام بالتعليم النظري فقط, بالإضافة إلى هذا نضيف مشكل التسرب المدرسي والتي تعتبر ظاهرة اجتماعية بالمعنى الواسع تمتد جذورها في النظام التربوي أو التعليمي كله, تمتد في النظام الاقتصادي والتركيب الاجتماعي ومجموعة القيم الخاصة بالعمل والتعليم وهذه الظاهرة تواجه التعليم بصفة عامة والتعليم الابتدائي بصفة خاصة وهذا لعدم تحبيذ التلميذ في التعلم, واستعمال طرق تقليدية في التدريس أو الرسوب الذي يعد عاملا رئيسيا يرتبط بالتسرب ويعود ذلك إلى عوامل مختلفة كسوء نوعية المعلمين وعدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات وعدم جدية التلاميذ.

ومن طبيعة الطفل أنه يهتم بالبناءات الجذابة ذات الهندسة الحديثة إلا أن أغلبية مدارس التعليم الابتدائي في الجزائر هي من عهد الاستعمار الفرنسي, أبنيتها قديمة وأجهزتها غير ملائمة, وصفوفها مزدحمة, وكل هذه الأمور تشكل بيئة مدرسية سيئة, تجعل الطفل لا يشعر برغبة البقاء فيها ويحاول أن يجد فرصة لترك المدرسة.

كما أن هناك مشاكل تعيق مسار التعليم العالي في الجزائر كظاهرة تدني مستوى المنخرطين وإن دل على شيء إنما يدل على تدني مستوى الأساتذة وعدم الجدية الكاملة في الامتحانات, وعدم تخطيط المناهج, فلا يوجد ربط بين النظريات والتطبيق العملي, فأسواق العمل تحتاج إلى مهارات لا يحصل قط عليها الطالب من الجامعة وكذلك يرجع التدني إلى مشكلة تعدد مراكز التدريس للأستاذ أي التدريس في عدة جامعات وهو ما يقلل عطاءه للطالب نتيجة الإرهاق والجهد المبذول في التنقل من جامعة إلى أخرى.[1]

1 ـ نعيمة مسعودي, مرجع سبق ذكره, ص 86 ـ 87.

وانخفاض مرتبات هيئة التدريس ومشكلة السكن والمواصلات تعد أحد معوقات التعليم كذلك. ونضيف كذلك غياب تخطيط القوى العاملة بالأقسام العلمية فنجد قسما علميا متضخما بالعمالة والآخر ذا عمالة نادرة.

ومعوقات التعليم من الحواجز التي تعيق مسار التنمية المستدامة في الجزائر, فلا بد من العمل على تحسين التعليم وتنويعه.

المطلب الثاني: المشاكل البيئية في الجزائر

1- **مشكل التصحر**: يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة في الجزائر، فهناك الكثير من مساحات الأرضي المعرضة إلى هذا الخطر.

2 - **مشكلة التوسع العمراني على حساب الأرضي الزراعية**: هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني، مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق والطفيليات ولقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، من 1.1 هكتار في عام 1962 م إلى 0.35 هكتار في عام 1980 م، ويتوقع أن تقل عن 0.15 مع منتصف القرن الحالي.

3 - **تلوث البيئة**: تفاقم مشكل التلوث في الجزائر بشكل مقلق ، ونظرا للنمو السكاني المتزايد، إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحملها، فضلا عما تولده من ضغوط في مجالات السكن، والعناية الصحية، الطاقة والمياه، والخدمات وغيرها من المتطلبات الأساسية.

فلقد تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر من 5 مرات ما بين عامي 1962 م – 2002 م من 6 مليون إلى أكثر من 30.6 مليون نسمة بمعدل زيادة يفوق 0.3 % سنويا، حيث يتوقع أن يصل حوالي 42 مليون نسمة مع حلول عام 2020 م.

1/3- تلوث الهواء: تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها هن الاستعمال ، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة و غير صحية لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الضرائب ويقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 220 ألف طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و29 ألف طن فضلات سامة.[1]

1 - أطلع عليه في يوم 14مارس 2013, 18:47 www. Wikipedia.org

2/3 ـ تلوث المياه: يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب)، هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه، ومن أهم عوامل تلوث المياه:

- قصور خدمات الصرف الصحي والتخلص من مخلفاته.

- التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي.

- تسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأرض وتلويث المياه الجوفية.

يخلف تلوث المياه آثارا صحية مميتة، نتيجة الإصابة بأمراض معوية منها: الكوليرا، الدفتيريا، الالتهاب الكبدي الوبائي، الملاريا، البلهارسيا وأمراض جلدية إضافة إلى آثاره على الحياة البيولوجية للكائنات الحية الأخرى.

وتبين دراسة حديثة قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية، عن نوعية المياه المستهلكة أن 40 % منها ذات نوعية جيدة، و45 % ذات نوعية مرضية بينما 15 % ذات نوعية رديئة.

وفيما يخص الحد من مشكل نقص المياه على مستوى الجزائر العاصمة وبعض المدن الساحلية الكبرى، لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية مياه البحر والتي كلفت حوالي 25 مليون دولار أمريكي، تصل قدرتها إلى 200 ألف متر مكعب يوميا حيث تم تدشينها في مارس 2004.[1]

المطلب الثالث: المجتمع المدني

أضحت أزمة التنمية في الجزائر من الجسامة والتعقيد وتشابك الجوانب ويتضح أن القيد السياسي على التنمية الإنسانية هو الأشد وطأة والأبعد إعاقة لفرص النهضة, فالمجتمع وبحاجة إلى حق أصيل في العيش الكريم ماديا ومعنويا وجسديا ونفسيا وروحيا.

وتأكيد سيادة القانون وتعزيز الحريات واستقلال القضاء وتكافؤ الفرص وتعاظم المشاركة على كافة المستويات وقيام المؤسسات بدورها الرئيسي في تطوير المجتمع وتصحيح مسار التنمية سيعزز من مجمل حصيلة التنمية في الجزائر.

إلا أن انحلال وانحطاط الحكم في الجزائر أضحى عائقا أمام التنمية المستدامة حيث سنتعرض في هذا المطلب إلى المجتمع المدني.

1- مرجع سبق ذكره www. Wikipedia.org

يعرف المجتمع المدني بأنه مجال للحياة يتميز مؤسسيا عن الدولة الجغرافية ويشمل تجمعا معقدا وديناميكيا من المؤسسات الغير الحكومية المحمية قانونيا والتي تميل إلى العمل السلمي والتنظيم الذاتي والمراجعة الذاتية. فالآمال المعلقة على المجتمع المدني كبيرة والتي ترمي إلى النهوض بنظام جمهوري وتسخيره لخدمة التنمية المستدامة إلا أنه يواجه عقبات كثيرة والتي تتمثل في " تضييق الدولة على النشاط المدني من جهة, وتبعية كثير من منظمات المجتمع المدني للأحزاب السياسية, مما يفقدها القدرة على المبادرة والحركية الذاتية, وهذا يجرد منظمات المجتمع المدني من أخص خصائصها وهي الاستقلال وعدم التسيس الصارخ ذلك أن مؤسسات المجتمع المدني تفقد وظيفتها المحورية حين تصبح مجرد واجهات للأحزاب السياسية مثلما تفقد جدواها إذا أصبحت أجهزة تابعة للدولة ".

يضاف لهذا أن المجتمع المدني يواجه مشكلة المجتمع السياسي مع السلطة بصورة لا تقل عنفا حيث تسعى السلطة إلى الهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني بطريقة مباشرة وغير مباشرة عبر إستراتيجية ثنائية من الاحتواء والقمع, فهي من جهة تتدخل في تأسيس المنظمات وتمويلها وتوجيهها.

وكنتيجة لكل هذا المجتمع المدني لم يوفق في تحقيق الآمال المعلقة عليه في تجاوز الأزمة السياسية القائمة بل أصبحت بدورها أسيرة لها وجزاءا من تجلياتها.

وعلى الرغم من تعدد وكثرة منظمات المجتمع المدني في الجزائر والتي تقدر بحوالي 25000 جمعية غير حكومية إلا أن أثرها مزال محدودا.

إذن يمكن القول بأن التفعيل الأقوى للإمكانيات التضامنية والديمقراطية للمجتمع المدني رهن بالتوافق بين أطرافه, بدءا من التوصل إلى تعريف غير اقتصادي لمكوناته والابتعاد عن التعريفات الدائرية التي تربط المفهوم بالمرجعية الغربية الليبرالية حصرا, ونهاية بتوافق الحد الأدنى بأطرافه على احترام حريات المجتمع.[1]

1 - نعيمة مسعودي, مرجع سبق ذكره, ص 88 - 89.

المبحث الثاني: السياسة التنموية في الجزائر خلال فترة الثمانينيات

في هذا المبحث سنستعرض إعادة الهيكلة العضوية والمادية للمؤسسات العمومية ثم نذكر بعدها استقلالية المؤسسات العمومية 1988 ثم في الأخير نتطرق إلى تقوية اقتصاد السوق.

المطلب الأول: إعادة الهيكلة العضوية والمادية للمؤسسات العمومية

شهدت هذه الفترة انتهاج سياسة تنموية جديدة، حيث سعت الجزائر إلى تدعيم الاقتصاد الوطني وإنعاش القطاعات التي لم تعطي لها الأولوية من قبل، بالإضافة إلى معالجة الاختلافات التي ميزت الاقتصاد الوطني طيلة سنوات السبعينات، هذا إلى جانب الاهتمام بالهياكل القاعدية كالطرقات السريعة، الجسور...، وتم كل هذا من خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

الفرع - 1: استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984

قامت الجزائر في غضون هذا المخطط بعدة إصلاحات اقتصادية، كإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إصلاح النظام الجبائي، إصلاح النظام الوطني للأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور.

ونادى هذا المخطط كذلك بضرورة التحكم في آجال وتكاليف إنجاز المشاريع الاستثمارية، وإدخال مخططات الإنتاج على مستوى المؤسسات العامة لأجل تحسين استخدام الجهاز الوطني المنتج.

واهتم كذلك بإشباع الحاجيات الأولية للسكان من شغل، تربية، سكن وصحة، واهتم بتحسين وضعيتهم، وانتهاج سياسة ديمغرافية تتماشى مع متطلبات المجتمع.

حيث اتخذت الجزائر في هذه الفترة إجراءات جديدة تسمح بمشاركة الرأس مال الأجنبي في تحقيق الإستراتيجية التنموية، وهذا ضمن إطار "الشركات المختلفة ويتجلى كل هذا من خلال الجدول التالي: [1]

1– زرنوح ياسمينة, (إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر), كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, الجزائر, 2006 ص 88.

جدول رقم (01): استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984

القطاعات	تكاليف البرامج (مليار دج)	الترخيص المالي (مليار دج)
الفلاحة	23.90	20.00
الغابات	4.00	3.20
الصيد البحري	1.50	0.90
الري	30.00	23.00
مجموع الفلاحة والري	**59.40**	**47.10**
المحروقات	78.00	63.00
الصناعة الأساسية	56.50	32.00
الصناعة التحويلية الأخرى	56.54	43.46
المناجم و الطاقة	22.17	17.00
مجموع الصناعة	**213.21**	**155.46**
مؤسسات البناء والأشغال العمومية	**25.00**	**20.00**
السياحة	4.60	3.40
النقل	15.80	13.00
المواصلات اللاسلكية والسلكية	8.00	6.00
التخزين والتوزيع	17.80	13.00
مجموع القطاع الشبه المنتج	**46.20**	**35.40**
شبكة النقل	28.20	17.50
المناطق الصناعية	2.10	1.40
السكن	92.50	60.00
التربية والتكوين	65.70	42.20
الاستثمارات الأخرى	28.19	21.54
مجموع قطاع الهيكل الصناعية	**216.69**	**143.64**
مجموع الاستثمارات	**550.50**	**400.60**

المصدر: مشروع المخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر1984، ص 346.

يتبين من أرقام الجدول السابق وعلى ضوء الأولويات العامة للمخطط الخماسي الأول أن قطاع المنتج هو في مقدمة اهتمامات الدولة لأنه القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أنّ المخطط لم يهمل القطاعات الأخرى وخصص لها مبالغ معتبرة حافظا على التوازن العام.

أما البرامج الجديدة للاستثمارات في الفروع الصناعية فقدرت بحوالي 78 مليار دج يمثل قطاع المحروقات قيمة عظمى من أصل 550.50 مليار دج هذا يدل على أن هذا القطاع يحظى بالأولوية من قبل الدولة.

الفرع ـ 2: إعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية

إن الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة التاريخية قد كبر مقارنة بما كان عليه سنة 1963 و أتضح ذلك من عدد الشركات العمومية التي كان رقمها لا يتعدى عدد أصابع اليد الواحدة و التي أصبحت في سنة 1980 حوالي 150 شركة وطنية.

وفي إطار مراجعة تنظيم الاقتصاد الوطني سنة 1979، صدر مرسوم 80-242 المؤرخ 4 أكتوبر 1980 المتعلق بعملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية. ويقصد بهذه الأخيرة تغيير الواقع الاقتصادي داخل المؤسسات لكي يتسنى لها أن تولد فائضا يمكنها من تكوين مواردها المالية الخاصة بها، أي تحقق التمويل الذاتي لنشاطاتها وهو ما يعني الانتهاء من مرحلة الاعتماد على الخزانة العامة في تمويل العجز المالي لهذه الشركات. أي أن عملية إعادة الهيكلة تستهدف بالأساس رفع الكفاءة الاقتصادية و المالية للقطاع العام ويتم ذلك بواسطة التوجه التدريجي نحو تخصص كل مؤسسة في نشاط محدد بالإضافة إلى تحديد أحجام المؤسسات بالشكل الـذي يضمن أقصى فعالية فـي التنظيم والتسيير ويقصد بالتخصص الفصل بين وظائف الإنتاج والاستثمار والتسويق.

وقد عرفت المؤسسة شكلين من إعادة الهيكلة :

- إعادة الهيكلة العضوية Restructuration organique
- إعادة الهيكلة المالية financière Restructuration

بالنسبة للشكل الأول، قررت الدولة إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية بأسلوبين:

- ✓ إعادة الهيكلة حسب المنتجات.
- ✓ إعادة الهيكلة حسب الجهات (المناطق).[1]

1- زرنوح ياسمينة, مرجع سبق ذكره , ص 91.

لقد كان عدد المؤسسات سنة 1980 في حدود 150 مؤسسة وطنية، وعند إعادة الهيكلة العضوية انقسمت سنة 1982، وامتد هذا التقسيم التجزيئي إلى المؤسسات الولائية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة، ثم إلى المؤسسات البلدية ليبلغ 1079 مؤسسة، مع العلم أن عدد المؤسسات المحلية كان قبل الانقسام 430 مؤسسة ولائية و بلدية.

وقد كان أيضا من أهداف إعادة الهيكلة العضوية فصل ثلاث عمليات اقتصادية عن بعضها، و هي عمليات الإنتاج، التنمية، التسويق. والهدف من وراء ذلك إعطاء دور أكبر لوظيفة التخصص، لتصبح وظيفة اقتصادية مستقلة يسهل معها التحكم في التسيير.

عامل آخر لا يقل أهمية عن سابقيه يتمثل في التوزيع الجغرافي لمراكز المؤسسات الوطنية، مما أنجز عنه صعوبة كبيرة في التطبيق، منها ما يتعلق بالمقرات غير المهيأة أو العديمة، ومنها ما يتعلق بإعادة توزيع المستخدمين وغياب هياكل الإسكان أو نقصها مما أثر على السير العادي للمؤسسات، وبالتالي على تطويرها الاقتصادي والمالي.

وهكذا فالانقسام غير العادي والسريع في آن واحد كان قويا، حيث وصلت نسبة الهيكلة العضوية ما بين 100% إلى 220% في ظرف لزمني لا يتعدى السنتان 1981-1982.

لقد أجريت دراسة في سنة 1986 لمعرفة انعكاسات إعادة الهيكلة على تطور نشاط المؤسسات المحلية (البلدية والولائية) في 28 ولاية وكانت النتائج كالتالي:

- وضعية مالية سيئة.
- غلق 110 وحدة منها 28 بلدية و 26 وحدة ولائية.
- وتعيش على السحب من حساباتها المصرفية بالمكشوف.

وهكذا فقد تبين أن وضعية وحدات هذه المؤسسات تسير في اتجاه سيء منذ 1983، ومن الأسباب القوية التي آلت إليها وضعية هذه المؤسسات أيضا، تدخل الإدارة في التسيير، وفرض أسعار غير اقتصادية على الإنتاج والخدمات بدعوة تغلب الاعتبارات الاجتماعية ومتطلبات التنمية السريعة.

كما أن دخول هذه المؤسسات في الهيكلة العضوية قبل تنظيف وضعيتها المالية أثر تأثير آخر وبقوة، حيث كانت ديونها في 1983/12/31 تقدر ب: 179 مليار دج وهو مبلغ يمثل ضعف الناتج الداخلي الإجمالي لنفس السنة (86,8 مليار دج). [1]

1- زرنوح ياسمينة, مرجع سبق ذكره, ص92.

أما الشكل الثاني، يتمثل في إعادة الهيكلة المالية للمؤسسة، حيث كان تهدف هذه العملية إلى التطهير المالي للمؤسسات assainissement financier أي تصفية الوضعيات المالية السابقة ووضع مجموعة من الإجراءات على المستوى الداخلي للمؤسسة للسماح لها بالرفع من الإنتاجية، وعلى المستوى الخارجي بفضل تعديل الأدوات التأطيرية للاقتصاد.

وقد عرف المخططون الجزائريون إعادة الهيكلة المالية على: " أنها مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسة عاجلا وعلى كل المستويات، وليس فقط على المستوى المالي، وكذلك كل النشاطات الواجب تأديتها من قبل المؤسسة بصفة مستمرة لتجسيد استقلاليتها المالية وتجنب اللجوء إلى إعانة الدولة ".

وكان الهدف من إصلاح المؤسسة بشكل خاص وإعادة تنظيم الاقتصاد بشكل عام تحقيق التوازنات الاقتصادية للبلاد وبالخصوص التوازنات الخارجية وذلك بضمان التموين العادي للبلاد من مواد تجهيزات ومواد أولية وسلع استهلاكية.[1]

المطلب الثاني: استقلالية المؤسسات العمومية (1988)

من المفيد أن نشير أن هذه الفترة تعتبر من الناحية النظرية تطبيقا للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989 والذي وضع ليكمل الأهداف التي بدأها المخطط الخماسي الأول.

ولكن في سنة 1986 حدثت أزمة بترولية أدت إلى انهيار أسعار البترول والغاز وانخفاض قيمة الدولار، وهو ما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري وأدى إلى ضعفه في هذه المرحلة، من خلال تدهور إيرادات الصادرات النفطية، وتفاقم حدة الديون الخارجية وارتفاع معدل التضخم.

1- محمد حشماوي, (التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينيات مع الاهتمام بحالة الجزائر), رسالة لنيل الماجستير, معهد العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, 1993, ص 152.

والجدول الموالي يبين لنا تدهور الوضعية الاقتصادية من خلال تطور بعض المؤشرات خلال هذه السنوات (88/86) :

الجدول رقم(02): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة 1986-1988

المؤشرات	1986	1987	1988
معدل نمو الإنتاج الوطني الخام	- 1,6	1,4	- 2,7
رصيد ميزان المدفوعات : مليار$	- 2,2	00	- 0,3
رصيد الميزان التجاري : مليار$	6,6	- 1,3	- 0,7
الدين الخارجي: مليار $	19,3	2,9	22
سعر العملة الوطنية / دولار	4,70	4,85	5,92

المصدر: محمد حشماوي، مرجع سابق، ص160.

يبدو واضحا من هذه المؤشرات التدهور الكبير للاقتصاد الوطني خلال هذه السنوات. كما يظهر جليا التأثير الكبير لعائدات المحروقات على التراكم الوطني. فابتداء من انخفاض أسعار البترول، بدأت تظهر الصعوبات تلو الأخرى وتتعمق أكثر فأكثر.

وهذا ما دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في خطتها التنموية وإستراتيجية استثمارها حيث ركزت على:

ـ مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات، مما يضمن الأهداف الرئيسية للعشرية المقبلة.

ـ المحافظة على استقلالها الاقتصادي واستقلالية قرار الدولة لاسيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.

ـ تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وذلك من خلال الاستعمال الأفضل لطاقات الانجاز وتحسين التحكم في الورشات وترقية تأهيل اليد العاملة.[1]

وقد أبرزت حساسية الاقتصاد الجزائري تجاه المحيط الدولي وساهمت في تبرير توجه المخططين الجزائريين نحو تعديل الأهداف المحددة بموجب المخطط والشروع في توجيه الاقتصاد والتخطيط نحو لا مركزية واستقلالية أكبر من ذي قبل ليفسح المجال أمام مبادرات الأعوان الاقتصاديين ولتطوير استخدام آليات التنظيم الاقتصادي.

1- تقرير عام المخطط الخماسي الثاني, 1985 - 1989, المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية, الجزائر 1986, ص5.

ولقد صدر قانون استقلالية المؤسسات في بداية عام 1988، والذي يهدف إلى إلزام الشركات الوطنية في القطاع العام بتحقيق الكفاءة المالية التي تمنحها الاستقلالية في الإدارة والتمويل ويعتمد هذا القانون على التمييز بين الإدارة والملكية فهذه الأخيرة تكون للدولة 100 % في حين توكل الدولة إلى مجلس الإدارة مهمة أن يكون مسؤولا عن النتائج الاقتصادية للشركة.

أو بمعني آخر الدولة تبقى المالكة أو صاحبة أسهم المؤسسة العامة دون تسييرهـا وتخلف هيئات متخصصة مسماة بصناديق المساهمة الذي تتولى تسيير أسهم المؤسسات العمومية.

تهدف استقلالية المؤسسات العمومية إلى "إبقاء الدولة بعيدة" عن النشاط الداخلي للمؤسسة وهذا لا يعني أنها لا تبالي بمستقبل هذه المؤسسة التي هي بمثابة محركات التنمية " يتدخل القانون للفصل بين سلطات الدولة كمالك الأسهم وصلاحيات الدولة كسلطة عمومية ".[1]

فإذا كانت المشاكل المالية للمؤسسة العامة الجزائرية ناتجة عن غياب الفعالية في جهاز الإنتاجي إضافة إلى عدم ملائمة طريقة التمويل التي كانت تعتمد بالأساس على استخدام العائد النفطي فإن الفصل بين الوظائف الاستثمارية والإنتاجية والتسويقية سيعطي للمؤسسات والبنوك طابعها الاقتصادي، وهو ما يسمح بالاستخدام العقلاني للموارد.

إن الهدف من وراء هذه العملية هو محاولة تغيير وجه الاقتصاد الجزائري من اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على استغلال المحروقات إلى اقتصاد إنتاجي مستقل نسبيا. فالصناعة الوطنية ينتظرها في المستقبل أن تستهلك الأقل من المواد والسلـع المستوردة وأن توفر فرص عمل أكثر.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات خلال هذه المرحلة فقد خصص المخطط الخماسي الثاني 550 مليار دج كاستثمار في هذا المخطط مما يسمح هذا المبلغ من النفقات بفضل فعالية أكبر لجهاز الإنتاج بصفة عامة وإنجاز الاستثمارات بصفة خاصة بتحقيق الأهداف الأساسية خلال هذه الفترة وتوسيع وتدعيم قاعدة التنمية وتوفير ظروف ملائمة من شأنها أن تحل محل المحروقات في مجال تمويل التنمية. وفيما يلي استثمارات المخططة خلال الفترة 1985-1989 :

1- شيخ أمينة, (أثر إعادة الهيكلة الصناعية على القطاع الصناعي العمومي حالة الجزائر), رسالة لنيل الماجستير, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر1999, ص 74.

جدول رقم (03): استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985 – 1989

الأنشطة	القيمة (10 ^{9} دج)	النسبة (%)
الزراعة	30	5.45
الري	41	7.45
الصيد البحري	1	0.18
الغابات	7	1.27
المجموع الفردي	**79**	**12.72**
المحروقات	39.8	7.23
الكهرباء	28.3	5.14
البتر وكيمياء	11.1	2.01
المعادن	3	0.54
الحديد و الصلب	18	3.27
البناء الميكانيكي – الكهرباء	16.6	4.83
صناعات أخرى	47.4	8.61
مجموع الصناعات	**174.2**	**31.67**
وسائل الانجاز	19	3.45
وسائل النقل	15	2.72
التخزين و التوزيع	15.85	2.88
البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية	8	1.45
المرافق الاقتصادية	45.5	8.27
السكن	76	13.81
الصحة	8	1.45
مرافق اجتماعية أخرى	20.45	3.71
التجهيزات الجماعية	44	8
التربية و التكوين	45	8.18
المجموع العام	**550**	**100**

المصدر: تقرير عام المخطط الخماسي الثاني 1985 – 1989، مرجع سابق، ص 230

الملاحظات التي يمكن استخراجها من هذه الأرقام، عن تطور إنجاز استثمارات المخطط الخماسي الثاني هي:

- لعل النتيجة الأولى: التي يمكن أن نبدأ بها هي أن أصعب مرحلة مرت بها التنمية في الجزائر، منذ الاستقلال، هي مرحلة 1985-1989 إذ أن انهيار أسعار البترول بنسبة تراوحت بين 60 إلى 70 % كان ضربة عنيفة لاقتصاده الذي أصبح عاجزا بسبب سقوط إيراداته من العملات الصعبة على تمويل تنميته و تموينها.

- النتيجة الثانية: هو اتجاه الاستثمارات الصناعية إلى صناعات أخرى غير المحروقات بتكثيف الاستثمارات في القطاع الزراعي والخدماتي كما هو مبين في الجدول.

- النتيجة الثالثة: هي تسجيل تناقص في الاستثمارات الفعلية اقل من الاستثمارات المقررة، حجم 370,5 مليار دج و يمثل هذا الرقم الاستثماري الفعلي 67,3 % من الهدف المحدد 550 مليار دج.

لقد انتهت هذه التطورات السلبية التي عاشها الاقتصاد الجزائري إلى إعادة النظر من جديد في استراتيجياتها التنموية و سياساتها الاستثمارية حيث تتماشى مع توجهاتها الجديدة والتي ترمي إلى فتح اقتصادها وتحرير المنافسة بغية دخول اقتصاد السوق في ظل عولمة الاقتصاد الدولي.[1]

المطلب الثالث: تقوية اقتصاد السوق

ما يميز هذه المرحلة هو أنه في بدايتها تم التأكيد على السقوط الحر للاقتصاد الوطني وفشل السياسة الاقتصادية المتبعة وكذا الإستراتيجية التنموية المختارة وضعف تطبيق التخطيط مما أدى إلى ظهور التضخم وضعف الجهاز الإنتاجي.

ولقد أدى العجز الكبير الذي مس خزينة الدولة إلى إصدار كتلة نقدية بدون مقابل من أجل تمويل عجز الميزانية، وهو ما أكد ضعف النظام المصرفي وعدم قدرته على القيام بمهامه، والمتمثلة في تجنيد الادخار ومراقبة الصرف ونظام الاستيراد، مما أدى إلى نشوء واتساع سوق موازية للعملة الصعبة، إلى جانب العجز الكبير الذي شهدته البلاد في ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع الديون الخارجية.

1- زرنوح ياسمينة, مرجع سبق ذكره , ص 97.

وأمام هذه الأوضاع، بات لازما على الجزائر إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء على هذه الأزمة و التخفيف من حدتها، حيث بدأت بخوض برنامج إصلاحات يرمي إلى إعادة الاعتبار للمؤسسة كعامل اقتصادي يتمتع بالاستقلالية التامة، ووضع آليات تشريعية تمكن الدولة من تكريس دورها كسلطة عمومية ومنظم استراتيجي.

ومنه كان للجزائر أن سطرت انتقالها من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق وبات الأمر حتميا عليها، حيث وعلى سبيل تأكيد ذلك، كتب رئيس البنك الدولي، "Wolfensohn James.D"، مقالة في سنة 1996، قال فيها: "إن الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق يعد ضرورية حتمية، فالعالم اليوم يعرف تحولا سريعا، قد ظهر بجلاء في السنوات الأخيرة في حجم المبادلات الدولية، والاستثمار الخاص الذي فتح آفاقا واسعة للنمو والتشغيل، وتحقيق مداخيل مرتفعة ورفع مستويات المعيشية بفضل حرية حركية آليات السوق"[1]

الفرع ـ 1: برنامج التعديل الهيكلي

لجأت الجزائر، عندما اشتدت أزمتها الاقتصادية وانعدمت طرق جديدة لتمويل وفشل الطرق المستعملة لتخفيف عبء المديونية، إلى الصندوق النقد الدولي وأبرمت معه على اتفاقية الامتثال "Stand –By" في شهر أفريل 1994، على شكل برنامج للتسوية الهيكلية يتم تنفيذه من خلال برنامج للاستقرار الاقتصادي يدوم سنة واحدة يكون متبوعا ببرنامج تعديل هيكلي يدوم ثلاث سنوات خلال فترة الاستقرار الاقتصادي يجب أن ينصب الاهتمام على إعادة تأسيس التوازنات الداخلية والخارجية بمساعدة القروض المتأتية من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك تقليص الإختلالات الداخلية وتهيئة الظروف لمباشرة الفترة الثانية للتعديل الهيكلي وقد تجلت هذه الإجراءات من خلال:

- محاولة تقليص العجز الميزاني.
- رفع الدعم على أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع.
- تخفيض قيمة الدينار.
- رفع سعر الفائدة ومعدّلات إعادة الخصم.[2]

1- موازي بلال, (الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر), كلية العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر2003, ص143
2- زرنوح ياسمينة, مرجع سبق ذكره, ص 98.

بصفة عـامة يعني برنامج الاستقرار الاقتصادي الـذي نفذ تحت الإشراف التقنـي والمالي للمؤسسات الدولية، تهيئة الظروف لمباشرة سلسلة أخرى من الإصلاحات الهيكلية المرتبطة بطريقة آداء وفعالية الجهاز الإنتاجي، وكذلك استمرار المؤسسات المالية الدولية على دعم برنامج التعديل الهيكلي ماليا وتقنيا بصورة تسمح للدولة المعنية من الاستفادة من المساعدة التقنية وكذلك تسهيلات السحب على موارد الصندوق و البنك من خلال اتفاق التسهيل الموسع.

يهدف برنامج التعديل الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي أساسا إلى تخفيض العجز الميزاني وكذلك إعادة التوازن الاقتصادي الكلي. هناك نوعين من الأهداف:

ـ الأهداف قصيرة المدى: تتمثل في تخفيض الطلي الكلي عن طريق تخفيض النفقات العمومية والإصلاحات الجبائية، يتم تخفيض الطلب الكلي عن طريق إعادة النظر في سياسة القروض، برفع نسب الفائدة حتى تكون جذابة لتشجيع الادخار الفردي والجماعي وفي الأخير التقليص من الكتلة النقدية.

ـ الأهداف طويلة المدى: تتمثل في تطوير الصادرات خارج المحروقات وكذلك رفع القيود على القطاع الخاص وأخيرا تأسيس حقيقة الأسعار بمعنى إخضاع المنتوجات إلى أسعارها الحقيقية. تشجيع الاستثمار الخاص ومحاولة جلب رؤوس الأموال الخارجية في المنطق الحر الذي يعتبر أساس برنامج التعديل لصندوق النقد الدولي حيث يجب إخضاع اقتصاديات النامية إلى الآليات الاقتصادية الطبيعية بهدف تعميق اندماجها في التقسيم العالمي للشغل.

الفرع ـ 2: الخوصصة

يلزم الدور الجديد للدولة خوصصة بعض النشاطات أو أنشطة القطاع العام. أعطى المشرع الجزائري وبصورة واضحة كل ما يتعلق بالخوصصة من مختلف جوانبها.

تعني الخوصصة التحويل الجزئي أو الكلي للملكية من المؤسسات التابعة للقطاع العام إلى القطاع الخاص مع ميزة خاصة تتمثل في بيع الأصول. وتتمثل أيضا في وضع إطار تأسيسي وتنظيمي ملائم لتنمية القطاع الخاص وقوانين السوق كنزع الاحتكار، تحرير التجارة الخارجية،....إلخ.[1]

1- زرنوح ياسمينة, مرجع سبق ذكره, ص 99.

تسمح الخوصصة باعتبارها إحدى الوسائل التي تجعل الدولة تتحدد في بعض التزاماتها، بتحديد دور هذه الأخيرة ومكانتها في المجتمع كما تسمح بضبط الوسائل القانونية ونماذج إدارة الأعمال لتحقيق أهدافها الخاصة. وتتمثل أهداف الخوصصة في أهداف ذات طابع مالي، اقتصادي وسياسي:

- على الصعيد المالي: الخوصصة تسمح بتحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بتخفيض النفقات العمومية وتخفيض أعباء الدولة تجاه القطاع العام.

- على الصعيد الاقتصادي: سيسمح تحويل الملكية من تحسين فعالية المؤسسات العمومية والإسراع في فتح السوق العالمية لرؤوس الأموال.

- على الصعيد السياسي: سيسمح تحويل الملكية من تقوية سوق الأسهم الجماهيري وترقية مساهمة العمال في رأس مال المؤسسة وذلك بإشراكهم في السير الحسن لمؤسستهم وإخفاء شعور الإبعاد الذي يعاني منه العمال.[1]

الفرع - 3: دور الدولة في منطق اقتصاد السوق

من أهم مميزات عالم التسيير في هذا القرن هي إعادة تحديد دور الدولة في الدائرة الاقتصادية. بحيث لم تظهر هذه الحاجة في الدول الليبرالية التقليدية فحسب، بل في الدول النامية، فالمرور من اقتصاد مخطط (موجّه) إلى اقتصاد السوق يؤدي حتما إلى تغيير جذري في مهمة الدولة.

إن الارتباط المتبادل والمتزايد بين الاقتصاد الوطني وتدويل الأسواق يعني بالنسبة للدول إعادة هيكلة جوهرية للاستجابة لحاجيات النجاعة و الفعالية. فالجزائر لا تستطيع أن تتجنّب هذه الإشكالية حيث أنها تواجه أزمة هيكلة كشفت نقائص عديدة. ولهذا فإنها مدعوة بصفة جادة لإعادة تحديد دور الدولة في الجهاز الإنتاجي. هذا التحديد يعني إعادة هيكلة جوهرية لدور الدولة حيث ينتج عنها حصر دقيق للقطاعات التي يمكن للقطاع الخاص أن يتكفّل بها.

إنّ تدخل الدولة في كل النشاطات والقطاعات بيّن حدوده بالإضافة إلى أن هذه الوضعية وضّحت جزئيا مشاكل سير الاقتصاد الوطني وتفاقم أزمته. في الواقع، فإن اقتصاد السوق لا يعني أن الدولة لا تملك أو لا تراقب المؤسسات ولكن يعني ببساطة أن يحصل القطاع الخاص على مكانة مرموقة في الاقتصاد الوطني حتي يتسنى لميكانيزمات السوق أن تلعب دورا كاملا. ويجب الإلحاح على أن اقتصاد السوق يتماشى مع دولة قوية وعصرية.

1- شيح أمينة, مرجع سبق ذكره , ص 96.

إنّ للدولة في اقتصاد السوق دورا هاما في التنظيم وفي تصحيح نقائص السوق، وهو السبب الذي من أجله يجب أن تكون الدولة قوية لفرض التحكّم مع تطبيق رقابة صارمة.[1]

المبحث الثالث: التنمية الريفية في الجزائر

في هذا المبحث نستعرض إستراتيجية التنمية الريفية في الجزائر ثم نتطرق إلى أهداف دعم برنامج التجديد أما ثالثا سنرى مخطط عمليات سياسة دعم التجديد الريفي ومميزاته ثم أخيرا رزنامة عملية لسياسة دعم التجديد الريفي (2007 - 2013).

المطلب الأول: تشخيص وضعية الوسط الريفي

إنّ بروز مسألة التنمية الريفية في الظرف الوطني الرّاهن لم يكن مفاجئا وعرضيا بل هو محطة التحول الاقتصادي والاجتماعي للبلد. فهو يتفرع عن ضرورة التكيّف مع مطالب هذا التحوّل لاحتواء كل ما هو غير مرغوب فيه وإحداث صورة أخرى للعالم الريفي تكون أكثر نموا وازدهارا.

إنّ التنمية الريفية التي يجب ترقيتها لابدّ أن تستجيب لتنوع الأقاليم الريفية وإمكانياتها وللفرص والضغوط النوعية. ولهذا تركز سياسة التجديد الريفي على الأمن الغذائي للأسر الريفية وإعادة التوازن البيئي وتحسين ظروف حياة سكان الريف، وذلك لكونها تعتبر محاور ذات أولوية في مجال التنمية الريفية.

إنّ تشخيص وضعية الوسط الريفي يمكن تقدير أهميتها ومشروعيتها انطلاقا من أربع معاينات.

- المعاينة الأولى: يتزايد سكان الريف في المطلق وتبرز مناطق دفع مقابل الوسط الريفي. إن ثقل سكان الرّيف في تزايد مع نهاية 2005 مقارنة بسنة 1998 وذلك حتى ولو كانت النسبة في انخفاض طفيف (13.5 مليون في نهاية 2005 أي 40%) مقابل (12.2 مليون في 1998 أي 42 %). وتبلغ نسبة من تقل أعمارهم عن الثلاثين 70 % من بين سكّان الريف.[2]

1- زرنوح ياسمينة, مرجع سبق ذكره ص 100.
2- لقاء الرئيس بوتفليقة مع وكالة الأنباء الجزائرية يذكر فيه بانجازات مجموعة الـ 15 والتنمية الشاملة للجزائر(مقطع يخص التنمية الريفية) في 2006/09/17.

ويمكن ملاحظة التوجه نحو التعمير في الوسط الريفي في صورة التجمعات وأقطاب النشاطات الريفية إلى جانب التزايد السكاني. ويجسّد هذا التوجه بروز المناطق المتاخمة مقابل الوسط الريفي مما يسمح هذا الشكل من التعمير بالتخفيف من ضغط الهجرة نحو المراكز العمرانية.

كما يمكن تسجيل أن 979 بلدية بين 1541 هي ريفية بكليتها تتوزع كما يلي: 622 بلدية من بين 1071 أي 58 % في الولايات الشمالية و246 بلدية من بين 360 أي 68 % في ولايات الهضاب العليا و111 بلدية من بين 164 أي 67 % في ولايات الجنوب.

ـ المعاينة الثانية: إن مؤشر التنمية الريفية المستدامة في تزايد.وقد ارتفع المؤشر الوطني المتوسط للتنمية الريفية المستدامة بشكل جوهري خلال السنوات السبع الأخيرة حيث انتقل من 0.31 في 1998 إلى 0.50 في 2005. وإنّ النمو التنموي المطلق في كل القطاعات هو واقع لا غبار عليه.

ـ المعاينة الثالثة: إن التشغيل في الوسط الريفي رغم نموه يبقى في حاجة إلى الدعم القوي. وإنّ طبيعة الشغل في الوسط الريفي و هياكله (الأعمال الموسمية وغير المنتظمة و خطوطها المحدودة و أهمية الشغل الإداري) تعطي فكرة عن هشاشة التشغيل وتحدّ من تطلعات السكان ذو الأغلبية الشبانية ممّا يستدعي التدخل في مرحلة التحول والتجديد الريفي لدعم التنوع الاقتصادي في الوسط الريفي.

إنّ مؤشر التنمية الريفية المستدامة وخاصة مؤشراتها المتعددة العناصر مثل المؤشر البشري والاجتماعي ومؤشر تنمية الاقتصاد الريفي تسمح كلها بقياس ظروف الحياة والتربية والصحة والسكن وشبكة الكهرباء والمياه الصالحة للشرب وشبكة صرف المياه والتطهير.

وتطلعنا هذه المؤشرات أيضا على ثقل تـــنمية الاقتصاد الريفي (في الفلاحة وخارجها). وإنّ نظام الإعانة على القرار من أجل التنمية الريفية يشكل أيضا أداة دعم لقدرات الدمج عن طريق تعدد الصفائح وإمكانيات الاستعمال التي يمنحها.

ويحتاج التحول في عالم الريف إلى ملازمة مخطط مالي لكي تجد النشاطات والمشاريع في الوسط الريفي الدعم الضروري لتجسيدها. وفي هذا الإطار، فإن مسألة تمويل النشاطات في الوسط الريفي تكتسي أهمية كبرى لما لها من تأثير مشروط على انجاز أعمال ومشاريع التنمية التي تريد أن تبادر بها الأسر الريفية لضمان تنمية ذاتية.[1]

1ـ لقاء رئيس الجمهورية بوتفليقة مع وكالة الأنباء الجزائرية, مرجع سبق ذكره.

إنّ ردّ الفعل الإيجابي للفلاحين فيما يتعلق بإنشاء الصندوق الوطني للضبط والإنتاج الزراعي يرسم بكل وضوح الرابط القوي ما بين سياسة دعم الدولة لنشاط اقتصادي مهيمن. ومن جهة أخرى، فإن دعم الدولة للفلاحة من خلال هذا الصندوق ظهر كنفوذ قوي لسياسة بعث الاستثمار المنتج وسيرورة تحديث المستثمرات الفلاحية.

وزيادة على الصندوق الوطني للضبط والإنتاج الزراعي، فإن إنشاء صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز بموجب قانون المالية لسنة 2003 سيوسع أكثر إمكانات تمويل برامج التنمية الريفية لكونه يمول قسما جوهريا من تكلفة مشاريع التنمية الريفية.

إن إنشاء صندوق مكافحة التصحّر والتنمية الرعوية والسهوب تمّ من أجل إعطاء بعد أكبر من إقليمي لسياسة دعم الدولة وجعل مظاهر مكافحة التصحر والتنمية المستدامة في الواجهة.

ـ المعاينة الرابعة: إنّ الإختلالات في التنمية الشاملة وكذا ما بين البعد الاقتصادي والاجتماعي ما زالت قائمة. إنّ التنمية ضمن كل إقليم بحكم قلة بروزها على مستوى إدماج الولايات ليست منسجمة من بلدية إلى بلدية بحيث أن الفارق المحسوب يتراوح ما بين 1 إلى 20 ضمن الولاية الواحدة.

وإنّ هذه الاختلالات هي أكثر وضوحا ما بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي للتنمية (فمعدل المؤشر البشري والاجتماعي هو 0.60 في حين معدّل الاقتصادي الريفي هو 0.34).

إنّ هذه المعاينات الأربع تؤكد ضرورة تحسين صورة الحكم المحلي للأقاليم الريفية وتخبرنا أن سياسة التجديد الريفي والإستراتيجية المتبناة لتنفيذها هي سياسة ملائمة.

المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية الريفية في الجزائر

يكون هدف سياسة التجديد الريفي هو منح إطار وإعطاء صيغ إعادة حيوية متقدمة للمناطق الريفية بواسطة تقوية النشاطات الاقتصادية والممتلكات الطبيعية والبشرية.

ويندرج هذه الإنجاز القائم على علاقات جديدة ما بين الفاعلين العموميين والخواص ضمن سيرورة لا مركزية وفي إطار ديناميكية تنمية متكاملة وتساهمية.[1]

1ـ لقاء رئيس الجمهورية بوتفليقة مع وكالة الأنباء الجزائرية, مرجع سبق ذكره.

لقد غفلت السياسات المتبعة لحدّ الآن عن النشاطات الاقتصادية تماما. كما قامت أحيانا بتوجيه الإعانات المالية والاستثمارات بشكل شبه كلي أو تام نحو فضاءات حددت على أنها المالكة ضمن الاقتصاد الوطني مثل ما هو الحال في الفلاحة.

إنّ سياسة التجديد الريفي تقترح إجراءات مرافقة تسمح بإعادة توجيه جهود الاستثمار وترقية نشاطات اقتصادية جديدة عن طريق إشراك المهارات في الأقاليم الريفية.

إن الإستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع تهدف إلى تأمين التزود بالمياه الصالحة للشرب وتحسين نسبة التغطية الغذائية من خلال تكثيف السقي وتطوير المساحات المسقية. إنّ هدف تطوير السقي في المنطقة الشمالية للبلد هو تمديد المساحات المسقية إلى حدود 350.00 هكتار في آفاق 2020 والإبقاء على المساحات المسقية حاليا في إطار الري الصغير والمتوسط.

ويحدد المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة كما تبنته الحكومة الجزائرية في جوان 2002 الأهداف الطموحة القادرة على تجاوز حالة القلق التي يعاني منها قطاع الرّي منذ عشريتين.

وسيبلغ عدد السكان في آفاق 2025 حوالي 42 مليون نسمة مما يقتضي زيادة في الطلب على المياه الصالحة للشرب في حدود 30% من إجمال ما يطلبه هذا القطاع.

أما على مستوى الفلاحة، فإن الطلب على الماء سنة 2025 سيرتبط بتوسيع المساحات القابلة للسقي والتي ستصل إلى ما بين 900.000 و1.000.000 هكتار. وبهذا ستغطى الموارد المائية المتاحة حاجات المياه الصالحة للشرب بشكل جيّد في حين يبقى الطلب على الماء الموّجه للسقي مضمونا في حدود عجز مقبول.

إنّ هذه الإجراءات هي مناسبة لخلق ديناميكية ضمن المناطق الريفية بإعطاء الأفضلية للشراكة ورعاية الأبعاد المتعددة للمشاكل التي تطلب العلاج وللأعمال التي يجب الانطلاق فيها. وستسمح هذه الشراكة بتقريب الفاعلين المستعدين للاستثمار وبوضع رابط وثيق ما بين الحاجات والموارد. كما أنه سيرعى الوضعيات الحقيقية للمناطق الريفية رعاية جيدة.

إنّ سياسة التجديد الريفي بحكم اهتمامها بالدور الحاسم للفاعلين المحليين في الدينامكية الريفية وبتفضيلها الأخذ بعين الاعتبار لكل النشاطات القائمة والممكنة في الأقاليم الريفية وبمنحها إطارا للتشاور والشراكة وطرق تسهيل للحصول على تمويل في إطار تعاقدي، ستسمح بالتفرغ للنشاطات المبدعة. وإنّ تنفيذ هذه النشاطات تمر أيضا وبصفة خاصة عن طريق عمل للتعرّف على الإمكانيات التي تحتوي عليها الأقاليم الريفية في الميادين المهملة أو على إمكانيات الموارد الطبيعية والبشرية التي لم تستغل بعد.

ويندرج الاهتمام بالتثمين ضمن رؤية إعادة توازن الموارد والوصول إليها من أجل تجنب أوضاع النهب. وإن على سياسة التجديد الريفي تركيز نشاطها على الوعي بقيمة هذه الممتلكات في كل المستويات ولصالح كل أنواع الجمهور (حتّى خارج المناطق الريفية).

كما تعتبر هذه السياسة أثرا إيجابيا للمقاربة الشاملة التي تسمح أخيرا بالمساهمة في قواعد المعطيات وإنشاء شروط البرمجة السنوية وإعطاء عناصر لضمان جهود التخطيط وبناء المخططات الجهوية في سياق تصاعدي.

إنّ البرنامج الجواري يشكّل أداة تدخل مفضلة في المناطق الريفية ويشجع بحكم استناده على طريقة المشاركة الإدماج في الأساس لمختلف التدخلات والموارد المالية والميزانيات القطاعية والمحليّة في إطار الأهداف المرجوة.

إنّ المشروع الجواري يقوم على المبادئ الأساسية التالية:

ـ التركيب التصاعدي للمشاريع الجوارية.

ـ تنظيم وتقنين مشاركة السكان المعنيين.

ـ ترقية وظائف التنشيط والمتابعة والتنسيق و إقامة الشبكة.

ـ مستويا التحكيم: الجماعات (اقتراح وقبول المشروع المصاغ) والدائرة (تأكيد المشروع) إدارة الولايات (اعتماد المشروع) والوالي (المصادقة على المشروع).

ـ معالجة الإشكاليات المحليّة (مكافحة التصحر وتنمية النشاط المتعدد، وترقية الممتلكات والمهارات المحليّة).

ـ الأولوية لسكان المناطق النائية حقا.

ـ دمج ديناميكية المشروع ضمن ديناميكية الإقليم.

ـ التآزر ما بين الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي وتلك الخاصة بالاستعمال الفردي.

ـ الدمج في الأساس ما بين إجراءات المساندة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ـ نظام متابعة للتقييم والمراقبة حسب الأثر الناتج.

إنّ نظام الإعانة على القرار هو نظام تشخيص موزع على مستوى تنمية المنطقة المعنية ومعاينة إمكانياتها وتوجيه التدخلات العمومية وتقييم آثار مختلف البرامج ومشاريع التنمية المنفذة.

ويقوم مفهوم هذا النظام على تقاطع المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية ومعطيات الإمكانيات لكل بلدية وولاية ومنطقة طبيعية ومنطقة التخطيط والناحية الكبرى وعلى مستوى الوطن.

ويتهيكل هذا النظام في ثلاثة أبعاد (بشرية واجتماعية، اقتصادية، ريفية وحماية البيئة) للسماح بإقامة مؤشرات ودلائل يمكن استعمالها كعناصر تقيس الأهداف المرجوة.[1]

المطلب الثالث: أهداف دعم برنامج التجديد الريفي

يعمل هذا البرنامج على منح الجواب لأهداف التجديد الريفي بإعطاء إطار وطرق لإعادة الحيوية المتزايدة للمناطق الريفية. ويهدف في الأخير إلى تسهيل تمليك الفاعلين والشركاء المتعددين ديناميكية التنمية الريفية بحيث يصبحون متحملين للمسؤولية.

إنّ برنامج دعم التجديد الريفي يهدف إلى:

•مرافقة ودعم المنظمات المحليّة (الجمعيات والاتحادات المهنية)والمؤسسات (العمومية والخاصة والتعاونية)، ومنتخبي الجماعات الإقليمية بحيث تستطيع أن تندمج في ديناميكية التجديد الريفي وتحضر وتنجز نشاطات التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية.

•مرافقة ودعم المصالح التقنية لمختلف الوزارات الشريكة والسلطات اللامركزية لترقية التنمية الريفية في الولاية بضمان دعم تقني ومنهجي من جهة، وبضمان التخطيط المزدهر والنامي الذي يفرضه تطبيق إستراتيجية التجديد الريفي من جهة أخرى.[2]

1ـ لقاء رئيس الجمهورية بوتفليقة مع وكالة الأنباء الجزائرية, مرجع سبق ذكره.
2ـ الجزائر المتحركة : التجديد الريفي(يومية المجاهد 2007/02/13).

ولتحقيق هذا الدعم، هناك جملة من المقاييس تسمح بجمع الأشخاص الذين بحكم مؤهلاتهم وخبراتهم ونوعية العلاقات التي تربطهم مع سكان الريف يكونون مؤهلين للقيام بوظائف المراقبة والتنشيط وتوجيه مختلف الشركاء. ولهذا ستنظم خلايا تنشيط ريفية على مستوى الدائرة وأخرى على مستوى الولاية تكون كلها مدعمة بمختصين تمنحهم إياها اللجان التقنية للدائرة والولاية المنصبة من طرف الوالي.

إنّ ضخامة عمل تجنيد الفاعلين الشركاء وكذا صعوبة المجالات التي يجب رعايتها تجعل الإجراء المقترح معقدا. وللاهتمام بهذين المظهرين، ينتظر عمل متطور بإحكام لتنفيذ سياسة التجديد الريفي في المناطق الريفية. ويتم توزيع سياسة دعم التجديد هذه على فترة تدّرج تغطّي سبع سنوات (2007-2013).

وتتشكل نقطة انطلاقة سياسة الدعم من المبادرات المحليّة المجسدة في البرامج الجوارية المعروضة من طرف أصحاب المشاريع حسب الإجراءات الموصوفة أعلاه. وإنّ هذه المشاريع ترتبط بأحد البرامج الأربعة الحاملة لأهداف:

* تحديث أو إعادة اعتبار لقرية أو قصر.

* حماية و تثمين الموارد الطبيعية (الغابات والسهوب والواحات والجبال والسواحل).

* حماية وتثمين الممتلكات الريفية المادية (المنتوجات المحليّة، والبنايات وحماية المواقع والمنتوجات التاريخية والثقافية وتثمين التظاهرات التقليدية).

* تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي (السياحة الريفية، والصناعة التقليدية والمنتوجات المحليّة وتثمين المواقع الثقافية والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، و الصناعات المتوسطة والصغيرة، والطاقات المتجددة، وتكنولوجية الإعلام الاتصال...).

وزيادة على ارتباط المشاريع بهذه البرامج الأربعة فإن على المشاريع الجوارية أن تزوّد مستويين من البرمجة الإقليمية. فالأول يتعلق بتشكيل برنامج التنمية الريفية المتكاملة للدائرة في حين يخص الثاني دمج هذه البرامج في برنامج التنمية الريفية المتكاملة للولاية عن طريق جمع لمختلف الدوائر.

وإنّ النشاط المزمع تنفيذه فسيتجمع حول خمس إجراءات أساسية:

* الآليات والإجراءات التي تسمح بتفتح الشراكة وقيام التشاور، واعتبار الأبعاد المشتركة للقطاعات وبتحكيم النقاش ما بين الطموحات المحليّة والمتطلبات الوطنية، وبتحضير وعرض وتمويل المبادرات والمشاريع الجوارية وباستفادة النشاطات من مرافقة ومتابعة وتنسيق.

* تداول المعلومات التي تشكل العنصر الحاسم في التسيير الأحسن للإجراءات والآليات السابقة فالمعلومات بفضل تبادلها وتوزيعها والوصول السهل إليها هي المدّ المتدفق الرئيسي الذي يتنقل بين المستويات (عموديا) بحيث يتحرك (أفقيا(ضمن كل واحدة من هذه المستويات بين الشركاء والفاعلين لديناميكية التنمية الريفية. ويمكن أن نفهم من هذه الحركة أنها تعني الاتصال الواسع الانتشار أو تدفق المعلومات المختصة حسب حاجات كل فاعل أو الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة. وستكون الدعائم متعددة وكلاسيكية ومجددة من جهة، ومتكيفة مع المستعملين لها ومع حاجات الاتصال فيما بينهم من جهة أخرى

* إن المتابعة للمشروع سيكون معترفا بها على أنها هامة لأنها تسمح بإعطاء الأفضلية للآليات واستعمالها، ولاسيما من طرف ما هو تابع منها للفاعلين الذين كانوا إلى حدّ اللحظة فاقدين للفعالية. وهي أيّ هذه المتابعة تختلف عن التأطير الذي كان مستعملا في المقاربات السابقة من أجل توجيه في اتجاه محدد سلفا لفائدة سلوكات أهل الريف ولصالح تبسيط الفهم بغرض توجيه رسالة هادفة.

إنّ هذه الرؤية الجديدة تهدف إلى تطوير الصيّغ التقليدية للتدخل ولحركات المساعدة المتعارف عليها. وهي تعطي مكانة لدور المنشطين ومتتبعي المشاريع وتسعى إلى وضع شبكة مباشرة بين مختلف الفاعلين في ميادين التقنية والمنهجية والتجارة، معتمدة في الأخير على الأشكال التعاقدية القادرة على ختم شروط الشراكة.

إنّ تمويل النشاطات والمشاريع و المبادرات المنبثقة عن سير التنمية الريفية يجب فهمه في أبعاده المتعددة إذ يمكن أن يتم التمويل من الصناديق المختصة ومن صناديق الدعم التي تحبذها الدولة و مؤسساتها أو باللجوء إلى القرض البنكي بالاعتماد على قدرة التوفير لدى الطالبين. كما أن هذا التمويل يكون مشروطا أيضا بالمصلحة الاجتماعية للمبادرات وبالمصلحة الاقتصادية والمالية الناجمة عنها.[1]

1- الجزائر المتحركة : التجديد الريفي(يومية المجاهد 2007/02/13) مرجع سبق ذكره.

المطلب الرابع: رزنامة عملية لسياسة دعم التجديد الريفي (2007-2013)

•بعث المرحلة النموذجية لتنفيذ سياسة الدعم هذه (بداية 2007).

•وزارة الداخلية والجماعات المحليّة / الولاة – رؤساء الدائرة.

آليات و إجراءات تنقل المعلومات:

تحديث نظام الإعانة على القرار من أجل التنمية الريفية بغية تطويره إلى نظام الإعانة على القرار من أجل التنمية المستدامة.

الدعم المؤسساتي و المتابعة للمشروع:

• مؤسسة اللجان التقنية للدوائر والولايات المكلفة على التوالي بتأكيد وإثبات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة.

• تأسيس خلايا التنشيط للتنمية الريفية لكل دائرة وفي بعض البلديات إذا دعت الضرورة لذلك (تقدير من الوالي).

تنقل المعلومات و التكوين:

• تنظيم جلسات الإعلام والتكوين حول ورقة المنهجية من أجل تنفيذ المشاريع الجوارية على مستوى كل دائرة مع توسع نحو مسؤولي البلدية.

• الدعم المؤسساتي وتناول المعلومات.

• وضع قائمة للجلسات والتنظيمات الريفية الممكن تجنيدها في إطار تنفيذ المشاريع الجوارية وإرسالها لضمّها في قاعدة المعطيات.

• آليات وإجراءات ومتابعة للمشروع.

صياغة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة حول المحاور التالية :

• قرية أو قصرمن كل دائرة خارجة عن مقر البلدية – لتحديثها أو إعادة الاعتبار لها.

• إقـــامة مــشروع جـواري لـكـل بلدية حول هدف" حماية وتثمين الموارد الطبيعية" (الغابات والسهوب والواحات والجبال والسواحل). [1]

1- الجزائر المتحركة : التجديد الريفي(يومية المجاهد 2007/02/13) مرجع سبق ذكره.

- إقامة مشروع جواري لكل بلدية حول هدف " حماية وتثمين الممتلكات الريفية المادية أو اللامادية (منتوجات محليّة و حماية المواقع الثقافية).

- إقامة مشروع جواري لكل بلدية حول هدف " تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي" (السياحة الريفية والصناعات التقليدية والمنتوجات المحلية وتثمين المواقع الثقافية والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والصناعات المتوسطة والصغيرة والطاقات المتجددة الخ....).

وتتمثل الأعمال المزمع القيام بها فيما يلي: " تعيين منشط ومتتبع، فحص المعلومات المتوفرة، تنظيم الاجتماعات مع أصحاب المشاريع لتحضير المشروع الجواري، ضبط آثار وحاجات التمويل، تأكيد المشروع من طرف اللجنة التقنية للدائرة وعرضه للمصادقة في اللجنة التقنية الولائية، مصادقة الوالي وإرساله إلى الهيئات الوطنية.[1]

1- الجزائر المتحركة : التجديد الريفي(يومية المجاهد 2007/02/13)مرجع سبق ذكره.

المبحث الرابع: جهود الجزائر في النهوض بالتنمية المستدامة

سنستعرض في هذا المبحث أولا تعزيز مكانة الجزائر ومصالحها على الساحة الدولية ثم يليه آفاق الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع المحروقات أما ثالثا سنتطرق إلى الاستثمار في التعليم وآلية النهوض به ثم أخيرا المناطق الصناعية في الجزائر.

المطلب الأول: تعزيز مكانة الجزائر ومصالحها على الساحة الدولية

جاء قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في واقع الأمر كنتيجة حتمية لإجراء سابق يتمثل في التزام الجزائر بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، والذي ينص بصريح العبارة على توظيف بعض الآليات التي تؤثر على عنصر العرض خصوصا) كـالتعديل الجبائي، الخوصصة، تشجيع الاستثمارات، تحرير الأسعـار والمبادلات التجارية من وإلى الأسواق الجزائرية. فالسلطة الجزائرية تراهن على تحقيق الإصلاح الاقتصادي بشقيه الكلي والجزئي انطلاقا من برنامج التعديل الهيكلي. والذي يتزامن مع سنة 1998 يعني انتقال الاقتصاد الجزائري إلى فلك الاقتصاديات التي تعتمد على آلية السوق و تحقيق الأهداف التالية :

- تحرير المبادلات التجارية.
- قابلية العملة الوطنية للتحويل.
- الاستمرار في خوصصة المؤسسات العمومية.
- ترشيد النفقات العمومية.

فمن اجل تفعيل المؤسسة الإنتاجية في النشاط الاقتصادي الوطني وتحضيرها للألفية الثالثة لمواجهة التحديات والضغوطات الناجمة عن قرار الجزائر بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يقتضي بالضرورة توافر جملة من العوامل:

- تشكيل وتوسيع البنية التحتية التي تساعد على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسة وتساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية لها(مطارات، طرق سريعة، موانئ، ورش إنتاج قطع غيار،...).

- استحداث مكاتب متخصصة في التنشيط الوظيفي للمؤسسات والتي تستخدم أحدث تقنيات التسيير المطبقة على المستوى العالمي.[1]

1- زرنوح ياسمينة, مرجع سبق ذكره, ص135 - 136.

- ربط المؤسسة بالمكاتب والمخابر التقنية المتخصصة في الأبحاث الصناعية والتي تقوم بتسويق نتائج أبحاثها للمؤسسات الإنتاجية

- إنشاء صناديق مالية متخصصة في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

- مكافأة وتشجيع المؤسسات الرائدة والمتفوقة في مجالي الإنتاج والتوزيع.

- تشجيع إنجاز النشاطات الإنتاجية وفقا لما اتفق عليه بالإنجاز بالباطن- La sous traitance - والتي تقوم بها مؤسسات متخصصة تتميز بالكفاءة والخبرة في الأداء.

- إلزام المؤسسات بعقود الكفاءة Les contrats de performance والتي تجبر المؤسسات العامة لان ترقي نشاطاتها الإنتاجية والتوزيعية وفقا لما يتلاءم وتحقيق أهدافها بفعالية كبيرة.

- إبرام عقود الشراكة في الإطار الإقليمي والجهوي والقاري لاستفادة من الكفاءة والتجربة والتخصص الذي يميز نشاط وتسيير هذه المؤسسات.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من أهمية في توطين التكنولوجيا وخلق فرص عمل و تلبية الاحتياجات الاستهلاكية والإنتاجية.

إن هذه الإجراءات لا يمكن تحقيقها إلا في إطار إستراتيجية حمائية انتقائية تستفيد منها المنتجات الوطنية لفترة زمنية محدودة تتمكن من خلالها المؤسسة من اكتساب المناعة الكافية لتجاوز عقبات المنافسة الأجنبية.[1]

المطلب الثاني: آفاق الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع المحروقات

إن الطلب المحلي على الطاقة يتزايد باستمرار, مما أكد استمرار نمو الاستهلاك الوطني مستقبلا, وركزت الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة لقطاع الطاقة في الجزائر على ضرورة الاستجابة للشروط اللازمة من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية, تحد من تأثيراتها على البيئة والمناخ.

وقد أنجزت عدة مشاريع في إطار الإستراتيجية الوطنية للبيئة, كان لها أثر على نموذج الاستهلاك الوطني للطاقة, ومن بين هذه الإنجازات نذكرها في الفروع التالية:

1- زرنوح ياسمينة, مرجع سبق ذكره, ص 136.

الفرع -1: برنامج تطوير التوزيع العمومي للغاز الطبيعي

لضمان استعمال الغاز الطبيعي بما يخدم التنمية المستدامة, شرعت الجزائر في إنشاء شبكة لنقل الغاز الطبيعي, مست عددا كبيرا من الولايات والقرى والأماكن المعزولة, والمحرومة حيث تم توصيل 188 منطقة واستفادة 358000 منزل مما يساهم في إنشاء 6600 كلم من شبكات توزيع الغاز و1870كلم من شبكات النقل.

تكلفة هذا البرنامج بلغت 35 مليار دينار جزائري, 25 مليار دينار منها تمول من طرف الدولة و 7 ملايير دينار جزائري على عاتق سونلغاز, وتم تدعيم هذا البرنامج بحوالي 27000 منصب شغل مباشر, وعرفت برامج التوزيع العمومي للغاز الطبيعي ديناميكية جديدة في إطار الإستراتيجية الجديدة للطاقة, بإدخال القطاع الخاص في تنفيذ البرامج المسطرة, حيث عرفت وتيرة الإنجاز 83 % مقارنة بالأهداف السنوية.[1]

وفي إطار البرامج العادية والتكميلية للسيد رئيس الجمهورية وأثناء زيارات ميدانية لعدة مناطق لوحظ فيها تأخر في البرامج التنموية, وانعدام الإطار المعيشي, وافتقار هذه المناطق لشبكات الغاز الطبيعي, وقد خصص برامج تكميلية لفائدة هذه المناطق في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

الفرع - 2: برنامج التوزيع الكهربائي في إطار التنمية المستدامة

انطلاقا من أولويات إستراتيجية الطاقة الجديدة في إطار التنمية الريفية المستدامة, تم إنجاز 10000كلم خط كهربائي لفائدة 2600 حي, من أجل تمويل 117000 منزل, وقد بلغ معدل الكهربة إلى 95% في إطار البرنامج الثلاثي (2002 - 2004), وفي إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تم توصيل 11000 منزل جديد, ومن أجل تحقيق الإطار المعيشي اللائق ووصولا لتنمية مستديمة تمس ولايات الجنوب الكبير قرر في هذا الإطار, تخفيض فاتورة الكهرباء لـ 13 ولاية في الجنوب, بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى الدعم الموجه للفلاحين, الذي تجاوز 2500 إلى 3500 دينار جزائري للهكتار مما سمحت بخلق 3200 منصب عمل غير مباشر.[2]

1- عبد القادر بلخضر, (إستراتيجية الطاقة وإمكانية التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة), مذكرة لنيل ماجستير, إدارة أعمال, جامعة البليدة 2005 ص 167.
2- محمد رحماني, إلياس رحمون, مرجع سبق ذكره, ص 111 - 112.

المطلب الثالث: الاستثمار في التعليم وآلية النهوض به

تقدم الدول مقرون بتقدم شعوبها على حد قول enchtain (إن اقتصار المعارف العلمية على مجموعة من الناس يساهم في إضعاف الروح الفلسفية للشعب والقيود إلى إفقاره الروحاني, فالعلم ليس إلا تهذيب وترتيب لطريقة تفكيرنا بالحياة...).

ومن هنا فمن الواجب بناء رأسمالي بشري مواكب لتطورات العصر لا يتماشى مع التنمية المستدامة ويكون ذلك عن طريق الاستثمار في العنصر البشري وهذا ما سنراه في هذا المطلب حيث نتطرق إلى الاستثمار في التعليم في الفرع الأول ثم أهم الإجراءات الواجب القيام بها في الجزائر للنهوض بالتعليم الرسمي فيها وهذا في الفرع الثاني.

الفرع - 1: الاستثمار في التعليم

تزايد الاهتمام باقتصاديات التعليم بشكل عام منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن نتيجة التحول العالمي لربط التعليم بقضايا التنمية المختلفة, ارتباطا عضويا وظيفيا, يجعل كل منهما سببا ونتيجة في آن واحد, لأن أي تعليم لا يرتبط بحاجات التنمية ولا يعمل لإشباعها, هو تعليم عقيم وضار ومخرب, كما أن أي تنمية لا ترقى بقطاعات التعليم المختلفة هي تنمية لم تحقق الحد الأدنى من أهدافها وغاياتها. وجد أنه كلما كان الاستثمار في الموارد البشرية أكبر كلما كان العائد الاقتصادي أكبر بكثير.[1]

حيث يقول محمد فوزي أبو السعود أن الاستثمار يولد منافع مستقبلية, فالتعليم يؤدي إلى خلق أصول في شكل معارف ومهارات تؤدي لزيادة الكفاءة الإنتاجية للقوى العاملة ويقول آدم سميث في كتابه ثروة الأمم يشير إلى أن الإنفاق على تعليم وتدريب فرد واحد يعادل تماما, في تأثيره الاقتصادي, الإنفاق على شراء آلة, غير أنه رغم الاتفاق بين الاقتصاديين على ضرورة الاهتمام بالاستثمار في التعليم والأهمية البارزة التي يؤديها العنصر البشري في ظروف التنمية كانت ولا تزال محل جدل ونقاش كبيرين عبر تطورهما في الفكر الاقتصادي.[2]

ويمكن القول أن الطريقة الجيدة والوحيدة التي يصبح عن طريقها الاستثمار التربوي استثمارا تنمويا واقتصاديا هي العمل على إنتاج القوى العاملة الماهرة, حيث تعتبر أهم ركائز الاقتصاد الحديث, بل هي المحصلة النهائية لعملية الاستثمار في الإنسان عن طريق التربية.

1- نعيمة مسعودي, مرجع سبق ذكره, ص 91.
2 - محمد فوزي أبو السعود, أحمد رمضان نعمة الله, عفاف عبد العزيز, الموارد واقتصادياتها, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية 2001, ص 38.

من الواضح أن الاعتراف المستمر بأن التربية والتعليم هما الآن أكثر من أي وقت مضى الباب المفتوح لزيادة الفرص الاقتصادية ورفاه الإنسان, وعلى العكس من ذلك وربما أقل ظهورا, فثمة اعتراف بأنه بدون تعليم وتربية فإن الأبواب تصبح مغلقة, ذلك أنه من المؤكد أن المكاسب الاقتصادية في الدول المتقدمة تعود بدرجة كبيرة إلى الزيادة في نوعية العمل, وفي المدخلات الرأسمالية بقدر ما هي نتيجة للزيادة في الكم, إذ أن السياسات التعليمية في هذه الدول اعترفت بأن التربية والتعليم يتداخلان مع التنمية الشاملة, وأن التنمية عملية شاملة يجب أن تساهم فيها كل من القيم المادية وغير المادية.

ويمكن القول أن كل أنواع التربية والتعليم تحقق الأهداف المرجوة من خلال استثمارها في الجزائر ذلك أن هناك نوعان من التربية الأول وظيفي والثاني غير وظيفي فالثاني لا يستطيع بحكم تكوينه وتاريخه, أن يسهم بفعالية في عملية التنمية.

فعندما تسبق متطلبات المجتمع الممارسة التربوية التعليمية وإنتاجيتها, وعندما تخدم التربية حاجات اجتماعية قديمة أو عابرة, عند ذلك نستطيع أن نطلق على التربية مفهوم التربية غير الوظيفية التي لا علاقة لها بتيار المطالب السائدة.

أما التربية الوظيفية باختصار, فهي التي تراعي النظم الاقتصادية وتطورها, وتحقق الحياة عند مستويات كافية من الطاقة الجسمانية والصحية, وتراعي النظم السياسية التي تحمي ولا تستغل حقوق الإنسان, وتأخذ بعين الاعتبار النظم الثقافية والاجتماعية والدينية التي تثري التعبير الإنساني وتوسع دائرته ومجاله.

إن التربية والتعليم الوظيفتين الحديثتين لن يبعدا التراث الماضي, لكنهما يستمدان حيوية من أوجه القوة في هدا التراث, وستتطلب أوجه القوة هذه أن تواجه مطالب العصر ومطالب التنمية المستدامة, إلى جانب هذا الهدف العام للتربية والتعليم الوظيفي يجب أن تكون هذه الأخيرة من أجل النمو.

والتقدم في جميع المجالات متوقف إلى حد كبير على الاستثمار في التربية والتعليم, وعلى هذا الأساس يتضح أن الاستثمارات الكبرى التي يمكن أن تحدثها المجتمعات في المستقبل هو الاستثمار في التربية والتعليم.[1]

1- نعيمة مسعودي, مرجع سبق ذكره, ص 93.

الفرع ـ 2: آلية النهوض بالتعليم في الجزائر

للنهوض بالتعليم في الجزائر يجب العمل على تطوير وتغيير مناهج المتبعة سلفا وللقيام بذلك نذكر بعض النقاط التي من شأنها بتطوير إستراتيجية متكاملة من أجل التعليم المرتبط بمفهوم التنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وسياسيا.

كبديل لمجموعة المعوقات المذكورة سلفا نقترح مجموعة من الإستراتيجيات أملا أن تكون كفيلة بالخروج من هذه المشاكل:

- **إستراتيجية قيادة الطفل نحو العلم والمعرفة:** وذلك عن طريق صقل شخصية الطفل منذ الصغر على التوجه نحو طريق البحث والتعليم, والعمل على تنمية روح البحث فيه وكذلك ترسيخ المبادئ الإسلامية في الطفل وتدريسه القرآن الكريم وهذا في المساجد.
- **إستراتيجية اختيار المدرسين:** ويكون ذلك عن طريق الكفاءة في اختيار المدرسين, وتوجيه المعلمين الجدد وهم يخطون خطواتهم الأولى بحذر وارتياب وعملية التوجيه بالنسبة لهذه الفئة ضرورية لبقائهم واستمرارهم وزيادة عطائهم, وتنمية الروح المهنية فيهم, وتحفيزهم على العطاء أكثر في مجال التدريس وذلك عن طريق تقديم منح وتقديرات وتحسين ظروفهم المعيشية من توفير السكن وتسهيل عملية المواصلات.
- إستراتيجية تثمين قطاع التعليم: وذلك عن طريق إدخال التكنولوجيا التعليمية وهي التكنولوجيا التي طورت لخدمة التعليم مثل استخدام الإذاعة والتلفزيون التعليمي والكتب المدرسية المبرمجة والآلات التعليمية والمحاضرات أو الدروس المسجلة على الأشرطة المسموعة أو المرئية أو كليهما. وإدخال الإعلام الآتي كمادة أساسية من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي.
- **إستراتيجية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب:** وهذا بالعمل على تحسين العملية التربوية من خلال القيادة المهنية لمعلميها وذلك بحسن توجيه الإمكانيات البشرية والمادية وحسن استخدامها, وتحقق هذه الإستراتيجية بإعطاء لكل منصب معين الشخص المناسب والمؤهل والقادر على العمل الكفء بهذا المنصب.
- **إستراتيجية تحسين مستوى خريجي الجامعات:** في هذا الوقت الذي تسود بلدان العالم المتقدم أفكار التعليم لأغراض التنمية المستدامة علينا البدء في جامعاتنا بالتعليم حولها على الأقل ولكي تستطيع الجامعات الجزائرية تبني المسؤولية القيادية المجتمعية التعليمية, يتوجب على كوادرها العاملة في حرمها و تلك التي لم تخرجها للعمل في المؤسسات المجتمعية أن تعمل بشكل منظم وهادف.[1]

1- نعيمة مسعودي, مرجع سبق ذكره, ص 93 - 95.

بالإضافة إلى الإستراتيجيات السابقة يجب كذلك معالجة الشريحة المتسربة من المدارس, بالعودة مرة ثانية إلى الالتحاق بالتعليم, حيث تكتسب مهارات حياتية تكون فائدتها مباشرة في حياتهم وتحسين وضعهم المعيشي ومعالجة الفقر والاستفادة من الموارد الموجودة أصلا في البيئة.

والتعليم لأجل التنمية المستدامة تعني الدور الفعال للتعليم والتدريب أثناء تطبيق أفكار التنمية المستدامة من أجل حل المشاكل العالمية المتمثلة بكوارث التغير المناخي والتأثيرات البيئية للموارد الكيميائية والمواد الخطرة. وكذلك مشاكل ضياع التنوع البيولوجي الحيوي ومشاكل التصحر وتخريب الغطاء النباتي والغابي ومشاكل تلوث مياه الشرب وقلتها ومشاكل البيئة البحرية وكذلك كاسي الفقر والبطالة, والمجال البيئي يمثل فقط إحدى المركبات الهامة لمخطط التعليم لأجل التطوير المستديم, وينبغي أن لا يتم فهم هذا النوع من التوجه بأنه فقط دعوة إلى زيادة التخصصات البيئية في الكليات العلمية وكليات العلوم الإنسانية وخلق ما يسمى بالجامعة البيئوية بل تمتد هذه الإستراتيجية لتشمل كافة الآفاق.

وفي الأخير يمكن القول أن التعليم لا يستطيع وحده أن يخرج المجتمع من أزماته وتخلفه, فالتعليم ليس دواء سحريا بمكن أن يغير المجتمع وحده, لأن التغيير الاجتماعي مسألة معقدة, فيجب أن ترافق التعليم (عمليات) أو عوامل أخرى كثيرة أهمها الصحة والتغذية والحرية والمشاركة الجماهيرية والعدالة والعمل وغيرها.[1]

المطلب الرابع: المناطق الصناعية في الجزائر- المنطقة الصناعية ببرج بوعريريج ودورها في التنمية المستدامة -

1 - ظهور المناطق الصناعية بالجزائر: في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية, وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية, حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات, وعبر كامل التراب الوطني, وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/03.

2 – إدارة المناطق الصناعية: يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى, ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية, وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا.[2]

1- نعيمة مسعودي, مرجع سبق ذكره, ص97 - 98.
2- خبابة عبد الله(1), (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. آلية لتحقيق التنمية المستدامة), دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, 2013 ص 195.

تهيئة المناطق الصناعية: تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي:

هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1982/03/09, وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة.

مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة.

عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها, عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

❖ وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيئة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدأين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة, والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب معها حجم الصناعة المقامة في المنطقة, وهذا في إطار تهيئات إضافية, كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

- تسيير المنطقة الصناعية: حسب المرسوم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية, تنشأ وفق كيفيات محددة بمرسوم, وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات تسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات, وقد عهدت مهمة تسييرها للعديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

- المركز الوطني للدراسات والأعمال العمرانية C.NERU.
- مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I.[1]

1- خبابة عبد الله (1), مرجع سبق ذكره, ص 195 - 196.

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية, والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص, حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة, أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيأة بأعمال التجزئة للعقارات والتهيئات, كما تقوم المؤسسات بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط للمنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذالك أما الإعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كمقدار مخدوم كالارتفاقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرتفقة للقيام بهذه الأشغال, وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية.

3 – **أهم المناطق الصناعية في الجزائر:** تتكون الجزائر من 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية أدرار وواد سلي بالشلف, وعين مليلة بأم البواقي وأريس وجرمة بباتنة, واقبو ببجابة وسيدي خالد بالبويرة, وواد السمار والحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج...الخ.

4 – **إعادة تأهيل المناطق الصناعية:** يعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي, والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005, وخصصت الدولة له غلافا ماليا قدر ب 7,2مليار دج للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات, وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.[1]

1- خبابة عبد الله (1), مرجع سبق ذكره, ص 196 - 197.

- دور المنطقة الصناعية ببرج بوعريريج في التنمية المستدامة:

1- التعريف بالمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج:

تم تهيئة وإنشاء المنطقة الصناعية ببرج بوعريريج في 1979/01/27 في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي, تقدر المساحة الكلية لها بحوالي 180 هكتار, وكانت مقسمة إلى 20 قطعة عند إنشائها, ومع تزايد الطلب على العقار الصناعي من طرف المتعاملين الاقتصاديين الخواص فقد عرفت المنطقة الصناعية تضاعف عدد العقارات المتنازل عنها ليصل إلى 156 قطعة موزعة على 104 مؤسسة, وهي ممثلة في الجدول التالي:

جدول رقم (04): جرد المؤسسات والأراضي المجزأة بالمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج.

أنواع المؤسسات	عدد المؤسسات	النسبة
المؤسسات النشطة	61	58.65
المؤسسات قيد الإنشاء	24	22.64
المؤسسات المتوقفة عن النشاط	14	13.20
المؤسسات المنحلة	03	2.83
المؤسسات غير موصولة شبكات الخاصة بالمنطقة الصناعية	02	1.88
المجموع	104	100

المصدر: وثائق داخلية خاصة بمؤسسة التسيير العقاري SGI ببرج بوعريريج.

وتجدر الإشارة أن المنطقة الصناعية مزودة بالمرافق والشبكات الضرورية التالية:

- شبكة طرقات مساحتها حوالي 15 هكتار- شبكة تصريف المياه المستعملة 10485 متر طولي.
- شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب 7.837 متر طولي.
- شبكة الإنارة العمومية: 365 عمود معدني.
- شبكة مضادة للحرائق: 48 مخرج.
- الري: خزان ماء صالح للشرب سعته 500م.[1]

1- خبابة عبد الله (1), مرجع سبق ذكره, ص 199 - 200.

2- تسيير المنطقة الصناعية BBA:

كانت مؤسسة تسيير المنطقة الصناعية E.G.Z.I تقوم بتسيير المنطقة الصناعية ببرج بوعريريج عند إنشائها وتحولت هذه المؤسسة إلى مؤسسة التسيير العقاري SGI, بموجب القرار رقم 05 المؤرخ في 25 جويلية 2003, والتي من مهامها أيضا توفير الأمن وأعمال الصيانة اللازمة للمنطقة الصناعية.

3- توزيع المؤسسات الصناعية ببرج بوعريريج:

تتكون المنطقة الصناعية BBA من مؤسسات خاصة وأخرى عمومية, تعمل في صناعات متنوعة ويمكن تصنيفها كالتالي:[1]

جدول رقم (05): عدد المؤسسات بالمنطقة الصناعية:

مجال النشاط	عدد المؤسسات قيد الإنشاء	عدد المؤسسات النشطة
الصناعات الميكانيكية	00	00
صناعات الحديد	01	02
الصناعات الالكترونية الكهربائية	04	09
الصناعات الغذائية	02	12
صناعة الجلود	00	00
صناعة الخشب	00	01
المقاولات والأشغال العمومية	09	20
النسيج	02	05
الصناعة الصيدلانية	00	01
الخدمات	04	08
أخرى	02	03
المجموع	24	61

المصدر: وثائق داخلية خاصة بمؤسسة التسيير العقاري SGI ببرج بوعريريج

1- خبابة عبد الله (1), مرجع سبق ذكره, ص 201.

4 ـ إعادة تأهيل المنطقة الصناعية ببرج بوعريريج:

في إطار برامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية ب,ب,ج من دعم مالي سنة 2001, 2004 بهدف:

أـ الدعم المقدم في سنة 2001: حيث استفادت المنطقة من مبلغ مالي قدره 163.332.00دج, وذلك بهدف إعادة شبكة الطرقات, وترميم شبكات الإنارة وقنوات صرغ مياه الأمطار.

ب ـ الدعم المقدم في سنة 2004: حيث خصص مبلغ 155.883.519,72دج, بهدف القيام بالعمليات التالية:

- وضع سياج طوله 1,5كلم.
- إعادة الطرقات الرئيسية المخربة رقم 03 و04 مع وضع أرصفة وخلق شبكة طرقات جديدة.
- إعادة شبكة الصرف للمياه المستعملة.
- توسيع شبكة الإنارة العمومية على طول شبكة الطرقات الجديدة.
- توسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب.

إنشاء خزان ماء سعنه 500م.

5 ـ دور المنطقة الصناعية في التنمية المستدامة:

أـ القضاء على البطالة: حيث ساهمت المنطقة الصناعية في خفض نسبة البطالة بالولاية بشكل كبير من خلال استيعاب عدد كبير من اليد العاملة, إذ قدرت نسبة البطالة في سنة 2005 بـ 19,79 %, وانخفضت في سنة 2007 وأصبحت تقدر بـ 12,36 %

والجدول التالي يمثل عدد مناصب الشغل في المؤسسات النشطة وقيد الإنشاء بالمنطقة الصناعية:

جدول رقم (06): عدد مناصب الشغل في المؤسسات المشتغلة وقيد التنفيذ لسنة 2007:

مجال النشاط	مناصب الشغل في المؤسسات قيد التنفيذ	مناصب الشغل في المؤسسات المشتغلة
الصناعات الميكانيكية	00	00
صناعة الحديد	15	157
الصناعات الالكترونية الكهربائية	230	1856
الصناعات الغذائية	107	412
صناعة الجلود	00	00
صناعة الخشب	00	28
المقاولات والأشغال العمومية	476	868
النسيج	42	82
الصناعة الصيدلانية	00	13
خدمات	70	608
أخرى	55	159
المجموع	955	4143

المصدر: وثائق داخلية خاصة بمؤسسة التسيير العقاري SGI ببرج بوعريري

ب ـ القضاء على الفقر: والذي يعتبر الهدف الرئيسي من عمليات التنمية لاسيما المحلية منها, إذ أن توفير مناصب الشغل يؤدي إلى حصول الأفراد على دخول مما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشتهم.

جـ ـ رفع القيمة المضافة للإنتاج المحلي والاستفادة من الطاقات الكامنة المحلية.

د ـ المساهمة في رفع إنتاجية القطاعات الأخرى: وذلك عن طريق العلاقات التشابكية بين الصناعة وهذه القطاعات, فوجود مطاحن مثلا أدى إلى تشجيع زيادة زراعة القمح بالمنطقة وكذلك هو الحال بالنسبة للمحاصيل الزراعية الصناعية, مما يؤدي في النهاية إلى الرفع من الناتج الوطني.

هـ ـ التنويع في المنتجات وتقديم منتجات محلية تلبي حاجات السكان المحليين.

و ـ زيادة درجة التكامل بين الصناعة والقطاعات الأخرى.

6 ـ التنمية والتنمية المستدامة بالولاية: تتمثل التنمية المستدامة في استغلال الموارد الطبيعية القابلة للتجديد, بحيث لا يتم إهمالها أو الإضرار بها أو الحد من قابليتها للتجديد وذلك من أجل الأجيال القادمة من خلال المحافظة على المخزون الثابت من الموارد الطبيعية, ورغم التطور الصناعي الكبير الذي تعرفه الولاية لاسيما في ميدان الإلكترونيك والصناعة الغذائية ومواد البناء إلا أن البيئة بها تعرف تراجعا يتجسد أساسا في تلوث الأراضي والأدوية بسبب النفايات الصناعية والمنزلية, إضافة إلى تلوث الهواء الناتج عن حرق النفايات والغازات المنبعثة من السيارات, وتعتبر مادة الأميونت أهم الملوثات البيئية بالولاية إلا أنه للحد من الآثار السلبية لهذه المادة فقد تم كإجراء أولي توقيف نشاط المؤسسة المتسببة في ذلك, إلا أن هذا الإجراء ظرفي وتبقى عملية معالجة هذه النفايات هي التحدي الرئيسي أمام السلطات المحلية.[1]

1 ـ خبابة عبد الله (1), مرجع سبق ذكره, ص 203 - 204.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال تطرقنا لهذا الفصل لاحظنا أن التنمية المستدامة تحتل مكانة جزئية وثانوية من خلال التطرق لمختلف المعوقات وأنها تعاني من التهميش بالرغم من توفر الجزائر على موارد بيئية تعاني من نفس المشكلة التي يعاني منها العالم, وهي بحاجة إلى الاهتمام للخروج من المخاطر البيئية.

فإذا نظرنا إلى المشاكل البيئية في الجزائر نجدها متعددة ومتنوعة والنهوض بها يسير ببطء على الرغم من المجهودات المبذولة.

أما فيما يخص الجهود المبذولة للنهوض بالتنمية المستدامة والعمل على تحقيقها وتنفيذها عل أرض الواقع بعد وعيها بالمخاطر المحيطة بالبيئة, ويظهر ذلك جليا في الاهتمامات التي ولتها الجزائر لجميع المشاريع والبرامج التنموية المختلفة.

فهرس الجدوال:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984	47
02	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة 1986-1988	51
03	استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985 – 1989	53
04	جرد المؤسسات والأراضي المجزأة بالمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج.	77
05	عدد المؤسسات بالمنطقة الصناعية	78
06	عدد مناصب الشغل في المؤسسات المشتغلة وقيد التنفيذ لسنة 2007:	80

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	منحنى كوزنتيسي يوضح العلاقة بين متوسط الدخل الفردي كمؤشر لمرحلة النمو التي يمر بها البلد	19

إن السياسات المنتهجة من طرف الدول النامية في إطار استراتيجيات التنمية الاقتصادية تركت نتائج وآثار سلبية إذ لم تقوى على رفع المستوى المعيشي للفرد و يعود السبب في ذلك إلى إهمال عوامل عديدة عند إرساء هذه الاستراتجيات، وعلى الرغم من أن المنظمات والهيئات الدولية تساند الدول النامية في استراتيجياتها التنموية إلا أن ذلك يعد غير كافيا بل حتى أنه يترك هو الآخر آثارا سلبية، إذ أن عوائق التنمية الاقتصادية متعددة ومتغيرة يجب أخذها بعين الاعتبار في عمليات التنمية.

إن هذه الأخيرة – عمليات التنمية – تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد وخاصة الفقراء منهم، كي يساهم هؤلاء في تقدم المجتمع بفضل عطائهم، فزيادة الدخل لا تعني شيئا إذ لم يكن هناك تغير في نمط حياة الفرد ماديا ومعنويا، لذا أصبح يؤخذ بعين الاعتبار مؤشر التنمية البشرية إلى جانب المؤشرات الكلاسيكية وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة التي تقوم بتلبية حاجات الأجيال الحالية دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها.

يعتبر نموذج التنمية المستدامة أحدث وأبرز ما توصلت إليه النماذج التنموية التي غالبا ما تحرص على النمو الاقتصادي الذي يكون على حساب متغيرات أخرى كالبيئة مثلا، عكس هـذا النموذج (التنمية المستدامة) الذي يوفق بين العنصر الاجتماعـي والاقتصادي وكذا بين البيئي والطبيعي.

والجزائر هي الأخرى كباقي الدول النامية ورثت هيكلا اقتصاديا هشا من المستعمر الفرنسي مما جعلها تصدر قوانين ومراسيم لتنظيم النشاطات الاقتصادية تصب مجملها في إستراتيجية التنمية الاقتصادية وآخرها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004/2001).

لتنمية اقتصاديات الدول النامية لا بد من إحداث تغييرات مستمرة على مستوى عوامل عديدة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية) لإنجاح هذه التنمية كما ذكر في الفرضية الأولى فنحن نقبلها وهذا من خلال رسم وإعداد استراتيجيات متطورة تواكب العصر في شتى المجالات تسير على خطاها هذه الدول لإحداث تغيير مرغوب فيه.

فالعولمة لها تأثير على التنمية المستدامة في معظم مجالاتها كما هو مذكور في الفرضية الثانية وهي مقبولة فلقد ذكرنا علاقتها بتوزيع الدخل وعلاقتها بالتدهور البيئي.

- نتائج الدراسة :

وبناء على ما تقدم يمكن تقديم مجموعة من النتائج التي تتوج واقع التنمية المستدامة .

1 – إن المكانة التي احتلتها التنمية المستدامة منذ ظهورها على الساحة الدولية, أدت إلى الوعي العالمي وذلك من خلال انعقاد عدة مؤتمرات وقمم لوجود حلول تعالج التدهور الذي يهدد قدرتها على التجدد والبقاء.

2 – رغم نجاح المؤتمرات مؤتمر "ريو" ومؤتمر "جوهانسبورغ " في تركيز اهتمام العالم على ضرورة التوفيق بين البيئة والتنمية وما قرراه من قواعد للنهود بالتنمية المستدامة على المستوى الدولي, لكنه فشل في ترجمة هده القواعد إلى واقع عملي ومن ثم أخفق في تحويل التنمية المستدامة إلى برنامج عمل ملزم لجميع الدول الغنية والفقيرة في العالم.

3 – نجاح التنمية المستدامة مقرون بنجاعة الحكم الذي يعتبر من الأولويات ذات الصلة بالتنمية المستدامة

4 – نجاح التعاون في تحقيق التوازن السليم بين متطلبات التنمية الاقتصادية ومقتضيات حماية البيئة في حاجة إلى قوانين صارمة وبرامج واضحة واسعة الأفق وآليات فعالة للنهوض بالتنمية المستدامة.

5 – إن فرص العولمة كثيرة ومتنوعة وبالإمكان استغلالها في تحقيق أهداف محلية ووطنية وغايات إنسانية وعالمية, إلا أن سلبياتها كانت أكثر من إيجابياتها خاصة عند الدول النامية.

ـ توصيات الدراسة:

وعلى ضوء الاستنتاجات السابقة نقترح جملة من التوصيات لعلها تساهم في النهوض بالتنمية المستدامة.

1- الاهتمام والسعي على أن يتم إدراج التنمية المستدامة ضمن مخططات تدريس علم الاقتصاد والجانب البيئي في النشاط الاقتصادي, وعدم الاكتفاء فقط بمسألة تعظيم الأرباح وإشباع الحاجات الإنسانية بأقل تكلفة.

2- نظرا لعدم إدراك أهمية التنمية المستدامة لدى غالبية الشعب نوصي بضرورة القيام بحملة واسعة النطاق للتعريف بأهمية التنمية المستدامة لخلق نوع من الاهتمام بهذه الأخيرة وإدراج التنمية المستدامة كمادة تعليمية في مختلف الأطوار الدراسيةِ.

3- ضرورة التأكيد والحرص على أن تقوم الدولة بتوجيه جميع الأنشطة وحتى الخاصة منها إلى حماية البيئة وأن تكون التنمية المستدامة هي المبدأ الأساسي لكل العمليات.

4- الاهتمامات الوطنية والتي تعكس استيعاب الجزائر للمخاطر الناشئة من الإهمال البيئي إلا أنها محدودة مقارنة بالمشاكل البيئية الموجودة, حيث قامت هده الأخيرة بالاعتماد على مبادئ أساسية من شأنها تطوير المؤسسة للإدارة السليمة من أجل تحقيق بيئ ة سليمة والمحافظة على الصحة العمومية.

5- الاهتمام بالتعليم بما يجعل نشأة مواهب جديدة أكثر كفاءة تساهم بفعالية في نجاعة التنمية المستدامة.

6- الحرص على إدخال التقنيات المعلوماتية والاتصالات الحديثة التي من شأنها ترشيد استخدام الموارد والنقل والطاقة وتسهيل تنفيذ ومتابعة سياسات التنمية المستدامة.

7- الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية و العمل على إدارتها بشكل مستدام.

وفي الأخير يجب التذكير بأن الجزائر بلد يتوفر على موارد بيئية متنوعة لكنها تفتقر إلى التنظيم المحكم والإرادة الحقيقية للنهوض بالبيئة وجعلها تخدم مطالب التنمية المستدامة.

ـ آفاق الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تبين لنا مجموعة من الإشكاليات يمكن طرحها كفرضيات لدراسات لاحقة و هي:

- كيفية فهم مصطلح التنمية المستدامة وتطبيق كل جوانبها من طرف الدول.

- التأثيرات والمخلفات التي تزداد من خلال استنزاف الموارد الحالية دون الأخذ في عين الاعتبار حقوق الأجيال المستقبلية.

- مدى اهتمام الجزائر بتحقيق التنمية المستدامة من خلال مختلف السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحقق الرفاهية للمجتمع.

كتب:

1. daniel yergin, الجائزة :تحقيق البترول الملحمي للثروة والنفوذ, سنة الطبع 1991
2. عبد الرحمان السحيباني, حبيب الهبر (الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي) جامعة الدول العربية, الطبعة الأولى.
3. خالد مصطفى قاسم (إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة) ـ الدار الجامعية, الإسكندرية,2007.
4. خبابة عبد الله, بوقرة رابح (الوقائع الاقتصادية),ـ نشر مؤسسة شباب الجامعة,الإسكندريةـ , الجزائر2009.
5. ف.دوجلاس موشيست (مبادئ التنمية المستدامة)ترجمة بهاء شاهين ,الدار الدولية للاستثمارات الثقافية,القاهرة/الطبعة الأولى.
6. محمد فوزي أبو السعود, أحمد رمضان نعمة الله, عفاف عبد العزيز, الموارد واقتصادياتها, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية 2001.
7. خبابة عبد الله(1), (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. آلية لتحقيق التنمية المستدامة), دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, 2013.

التقارير:

1. منصور أحمد منصور, قراءات في تنمية الموارد البشرية الكونية ـ وكالة المطبوعات 1976.
2. المركز الوطني للوثائق التربوية, سلسلة من قضايا التربية " مصطلحات ومفاهيم تربوية ", الملف رقم 33 الجزائر, المركز الوطني للوثائق التربوية 2002.
3. تقرير عام المخطط الخماسي الثاني, 1985 - 1989 ,المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية, الجزائر 1986.
4. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة, تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر,الجزائر 2003.
5. لقاء الرئيس بوتفليقة مع وكالة الأنباء الجزائرية يذكر فيه بانجازات مجموعة الـ 15 والتنمية الشاملة للجزائر(مقطع يخص التنمية الريفية) في 2006/09/17.

المذكرات:

1. حسين أسامة, مسعودي عبد الغفور (التجارة العالمية للنفط في ظل التنمية المستدامة) مذكرة لنيل ليسانس,جامعة ورقلة 2010-2011 .
2. نعيمة مسعودي (التنمية المستدامة وإستراتيجية تطبيقها في الجزائر), مذكرة ليسانس, المركز الجامعي بالمدية2007.
3. لعمامرة إسماعيل, حجاج محمد خذير (التنمية المستدامة في قطاع الطاقة في الجزائر),مذكرة لنيل ليسانس, جامعة ورقلة 2011.
4. محمد رحماني,إلياس رحمون (العولمة وآثارها على التنمية المستدامة) مذكرة لنيل ليسانس,المركز الجامعي, المدية 2007.
5. بهاز الجيلالي (مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة) مذكرة لنيل الماجستير,جامعة ورقلة 2008.
6. نقايس عبد الكريم,بريكي وليد (التنمية المستدامة والتلوث البيئي),مذكرة لنيل ليسانس, جامعة ورقلة
7. صالح عمر فلاحي,التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب,مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة سطيف 2004, العدد 03.
8. زرنوح ياسمينة, (إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر), كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, الجزائر, 2006.
9. محمد حشماوي, (التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينيات مع الاهتمام بحالة الجزائر), رسالة لنيل الماحستير, معهد العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, 1993.
10. شيخ أمينة, (أثر إعادة الهيكلة الصناعية على القطاع الصناعي العمومي حالة الجزائر), رسالة لنيل الماجستير, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر1999.
11. موازي بلال, (الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر), كلية العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر2003.
12. عبد القادر بلخضر, (إستراتيجية الطاقة وإمكانية التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة), مذكرة لنيل ماجستير, إدارة أعمال, جامعة البليدة 2005.

المجلات:

1. مجلة التنمية المستدامة والبيئة ,مجلد خاص 52-53 ص22,23.
2. الجزائر المتحركة : التجديد الريفي(يومية المجاهد 2007/02/13).

المواقع:

1. اطلع عليه في 14مارس2013 ,18:46. http://www,djelfa,info

2. http://www,aljamahirai,com .

3. أطلع عليه في يوم 14مارس 2013, 18:47 www. Wikipedia.org